جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

التَّسَوُّل أحكامه وطرق علاجه
(دراسة مقارنة)

إعداد

جنان جمال حمدان دراغمة

إشراف

د. عبد الله أبو وهدان

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين.

2025

التَّسَوُّل أحكامه وطرق علاجه
(دراسة مقارنة)

إعداد

جنان جمال حمدان دراغمة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/09/10م، وأجيزت:

د. عبد الله أبو وهدان	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. سليم الرجوب	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. جمال الكيلاني	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

إلى عائلتي، سندي وسكني.

إليكم يا من كنتم المرفأ الآمن عند كل منعطف، والدعامة الصلبة في مسيرتي.

يا من آمنتم بالعلم، وكنتم لي معيناً لا ينضب.

لأجلكم يهون التعب، وتزول الصعاب، ويزول الضيق.

كنتم النور في كل عتمة والنبض الذي يدفعني للاستمرار.

بدعائكم، وعطائكم، وصلت إلى ما انا عليه اليوم.

لكم بعد الله فضل لا ينسى، ومكان لا يُزاحم.

(والدي، والدتي، أخوتي) الأحباء.

وإلى زوجي، رفيق الدرب، من كان عوناً صادقاً في كل خطوة.

إلى كل من علمني حرفاً وأصبح سَنا بَرقه يضيئ الطريق أمامي.

لكم من الامتنان أعمقه، ومن الدعاء أخلصه.

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه يسلك طالب العلم دروب الهداية والبصيرة،

أحمده سبحانه على ما مَنَّ به من فضلٍ وعافية، وما يسر من إتمام هذا البحث العلمي في مجال الشريعة الغراء.

فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الدعاء للدكتور المشرف: عبد الله أبو وهدان، الذي كان لجهده وتوجيهه الأثر البالغ في إتمام الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل ما قدّمه في ميزان حسناته.

كما أخص بالشكر الأساتذة الأفاضل في كلية الشريعة، فلكل من علمني حرفًا، أو أضاء لي طريقًا، دعوةٌ في ظهر الغيب أن يبارك الله لهم علمهم وأثرهم.

وإلى لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحملوا عناء قرائتها وتدقيقها، أسال الله أن يجزيهم خيراً، وأن يجعل ما قدموه من نصح وعلم في ميزان حسناتهم.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعتي، صرح التميز والعلم، التي احتضنتني طوال سنوات الدراسة، وكانت بيئة خصبة للارتقاء والعلم.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

التَّسَوُّل أحكامه وطرق علاجه
(دراسة مقارنة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: **جنان جمال حمدان دراغمة**

التوقيع: جنان دراغمة

التاريخ: **2025/09/10**

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
الإقرار ..... هـ
فهرس المحتويات ..... و
الملخص ..... ط
المقدمة 1
الفصل الأول: تعريفٌ التَّسَوُّل 7
المبحث الأول: مَفهومُ التَّسَوُّل 7
المطلب الأول: مَفهومُ التَّسَوُّلِ لغةً وشرعاً وقانوناً 7
المبحث الثاني: المُصطَلَحاتُ ذاتُ الصِّلة 10
المطلب الأول: الشِّحدةُ والشِّحاذةُ والشِّحاتة 10
المطلب الثاني: الاستِجداء 10
المطلب الثالث: السؤال 11
المبحث الثالث: تاريخُ جرائمِ التَّسَوُّلِ، وأنواعُها وآثارُها وطرقُ مكافحتِها 13
المطلب الأول: التَّطوُّرُ التاريخيُّ للتَّسَوُّلِ، والمُتَسَوِّلِين، وحِيَلِهم 13
المطلب الثاني: أنواعُ التَّسَوُّل. 14
المطلب الثالث: آثار التَّسَوُّلِ على المجتمع الفلسطيني. 17
المطلب الثالث: آثار التَّسَوُّلِ على الفرد. 18
المبحث الرابع: أسبابُ التَّسَوُّل 19
المطلب الأول: أسبابٌ سياسية. 19
المطلب الثاني: أسبابٌ اجتماعية 20
المطلب الثالث: أسبابٌ اقتصادية 22
الفصل الثاني: حُكْمُ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ والقانون 24
المبحث الاول: التَّكييفُ الفِقهيُّ للتسول 24
المطلب الأول: التَّسَوُّلِ وجرائم التعزير 24
المطلب الثاني: التَّسَوُّلِ والكذبِ والنَّصبِ والاحتِيال 25
المطلب الثالث: التَّسَوُّلِ والاحتِراف 29

المطلب الرابع: التَّسَوُّلِ والتَّزويرِ والانتِحال 31
المبحث الثاني: حُكْمُ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ الإسلامي 34
المطلب الأول: حُكْمُ الأموالِ التي يجمعها المُتَسَوِّل 34
المطلب الثاني: آراءُ الفقهاءِ حولَ حكم التَّسَوُّل، والرأي الراجح 36
المبحث الرابع: القوانينُ الفِلَسْطِينيّةُ والتَّسَوُّل 44
المطلب الأول: القانونُ الأساسيُّ الفِلَسْطِينيّ 44
المطلب الثاني: قانونُ العقوباتِ الفِلَسْطِينِيّ 44
المطلب الثالث: قانونُ العملِ الفِلَسْطِينِيّ 45
المبحث الخامس: مُقارنةٌ بينَ الفِقهِ الإسلاميّ والقانونِ، في حُكْمِ التَّسَوُّل 47
الفصل الثالث: عُقوبةُ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ والقانون 48
المبحث الأول: عُقوبةُ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ الإسلاميّ 48
المبحث الثاني: عُقوبةُ التَّسَوُّلِ في القانونِ الفِلَسْطِينِيّ 53
المبحث الثالث: المُقارنةُ بينُ عُقوبةِ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ والقانون 54
الفصل الرابع: سلبيات ومخاطر التسول 56
المبحث الأول: سلبيات التسول 56
المطلب الأول: سلبيات التسول على الأخلاق 56
المطلب الثاني: سلبيات التسول على الاقتصاد 56
المطلب الثالث: التسول والنصب والاحتيال 58
المبحث الثاني: مخاطر التسول 59
المطلب الاول: مخاطر التسول على المجتمع 59
المطلب الثاني: مخاطر التسول على الفرد 61
الفصل الخامس: طرق معالجة التسول والوقاية والتدابير اللازمة للحد منها في الفقه والقانون 62
المبحث الاول: طرق معالجة التسول في الفقه والقانون 62
المطلب الاول: معالجة التسول في الفقه الاسلامي 62
المطلب الثاني: معالجة التسول في القانون الفلسطيني 63
المطلب الثالث: مقارنة بين وسائل الفقه الإسلامي والقانون في معالجة التسول 63
المبحث الثاني: طرق الوقاية من التسول في الفقه والقانون 65
المطلب الاول: طرق الوقاية والتدابير اللازمة للحد من التسول في الفقه الاسلامي. 65
المطلب الثاني: طرق الوقاية والتدابير اللازمة للحد من التسول في القانون الفلسطيني 65

المبحث الثالث: طرق مكافحة التسول بالفقه الاسلامي والقانون الوضعي 67
المطلب الاول: طرق مكافحة التسول بالفقه الاسلامي 67
المطلب الثاني: طرق مكافحة التسول بالقانون الفلسطيني 69
الخاتمة 71
قائمة الصادر والمراجع 74
Abstract ..... B

التَّسَوُّل أحكامه وطرق علاجه (دراسة مقارنة)

إعداد

جنان جمال حمدان دراغمة

إشراف

د. عبد الله ابو وهدان

الملخص

يعد التسول من الظواهر الاجتماعية السلبية المنتشرة، والتي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع وعلى الفرد، وتعد إحدى المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي يعاني منها المجتمعات والأفراد.

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة التسول وأحكامه وطرق علاجه من منظور فقهي وقانوني من خلال تناول الدراسة لمفهوم التسول وأحكامه في الشريعة الاسلامية، بناءً على قواعد فقهية ومقاصد شرعية، ويناقش البحث الضوابط الشرعية والحالات التي يجوز فيها التسول.

أما في الجانب القانوني فتستعرض الدراسة الإطار التشريعي للتسول في فلسطين، ومدى وضوح القوانين حول التسول، والعقوبات المفروضة، وطرق مكافحتها وعلاجها.

وتوصلت الى أن الحكم الشرعي للتسول أنه فعل محرم إلا في حالات محددة، ويترتب عليه عقوبات أخروية، وتصويره بأبشع الصور، وشددت الشريعة الإسلامية على أهمية حفظ كرامة المجتمع والفرد من خلال رفض التسول إلا في حال الضرورة، ودعت الى توفير وسائل الدعم الاجتماعي مثل الصدقات والزكاة، واكدت على أن جمع الأموال من خلال التسول بغير حاجة هو أحد طرق تحصيل الأموال الحرام، وأكل الأموال بالباطل والتي نهانا عنها الله عز وجل. في حين القوانين الفلسطينية المتبعة لم تعالج الأسباب الجذرية لجريمة التسول على الرغم من أنها جرمته.

وتعامل الإسلام مع المتسولين بوصفهم فئة تحتاج إلى المساعدة، ورغم أنه اعتبر التسول سلوكًا محرّمًا، إلا أنه لم يقرر له عقوبات صارمة، بل عالج التَّسول من خلال الحث على العمل والكسب الحلال، وإتاحة التعزير عند الضرورة، مع التأكيد على أن الحاجة لا تُعدّ مخالفة ما دام ظاهر الحال يدل على العوز. كما عالج الإسلام التسول بتشريع الزكاة والصدقات لتلبية حاجات الفقراء والمحتاجين، في حين نظر القانون إلى التسول باعتباره سلوكًا يُستوجب العقوبة.

الكلمات المفتاحية: التسول، القانون الفلسطيني، الفقه الاسلامي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وأشهد أن لا إلهَ إلا اللهُ وأن محمداً عبدُه ورسولُه؛ وبعد:

إن اللهَ ﷻ جعل الشريعة الإسلامية آخر الشرائع السماوية، ورضيها لعباده كافة على اختلاف لغاتهم وجنسياتهم وعاداتهم، وجعلها الطريقة الوحيدة لاجتماع كلمتهم، والسبيل المستقيمة لتحقيق سعادتهم الأخروية والدنيوية لتكون خالدة وشاملة، صالحة لكل مكان وزمان بكل سماحة ويسر وسهولة. فهي بمبادئها الخالدة، وأحكامها الكلية، وقواعدها الأُصولية، وأهدافها السامية، وتعاليمها السمحة، تواكب كل نازلة تصيب البشر في كافة ميادين الحياة في جميع المجالات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو صحية أو اجتماعية، لتكون الحضارة الخالدة والحكم الشرعي الوحيد.

فالله ﷻ خلق الإنسان مكرماً فقال﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[الإسراء:70] وشرع له ما يكفي لحفظ كرامته الإنسانية فحث على الاكتساب والعمل من المباحات ليأكل المسلم من عمل يديه بكرامة، حيث استثمار الموارد البشرية في العمل والإنتاج لا غنى عنه لتحقيق الازدهار الاقتصادي والنماء، سواء بالمجتمع أو الفرد من خلال الزراعة أو الصناعة أو التجارة..؛ ليتمكن الانسان من سد حاجته، لذلك حث النبي ﷺ على العمل حتى لو كان شاقاً فقال: (الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ.)[1]. وعلى الرغم من ذلك انتشرت ظاهرة التَّسَوُّل، حيث إن بعض الناس اتخذت هذه الطريق للتكسب، من خلال استعطاف بعض الناس وخدعهم. وتعدُّ ظاهرةُ التَّسَوُّل تطفلاً على أموال العاملين، وهي ظاهرة غير حضارية لها آثارها السلبية ونتائج عكسية على المجتمع، وتسبب البطالة والكسل، لذلك نهى الدينُ الإسلامي ممارسة التَّسَوُّل ودعاهم إلى التوكل على الخالق الرزاق المعطي؛ بالجُهد والعمل، قال تعالى: ﴿ ۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝

[1] البخاري، محمد بن أسماعيل. (2001). صحيح بخاري. كتاب الزكاة ، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، دار طوق النجاة، ج2، ص112، حديث رقم (1427)، بيروت.

وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣﴾[الطلاق: 2-3].

وقد اهتَمَت الشرِيعَة الإسلامية بِمعالجَة أَسباب التَّسَوُل، حيث وَجدت سُبلاً لِمعالجة أسبابها، وتوقعت أن هُنالِكَ نُفوسَاً مَرِيضَة لا يَصُلح مَعها الوَعظ والعِلاج المُسبَق للأَسباب، فَتحتاج لِعلاج أَكثر حدة، فَوجدت طُرق أخرى لِمُعالجة التَسول تمثلت في الحبس والضرب والمصادرة، وفي المقابل القانون الوضعي لم ينظر في الأسباب، فهو وجد طريقة وحيدة لمعالجة التَّسَوُل تتمثل في حبس المتسول. لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح التَّسَوُل وطرق معالجته ومكافحته من وجهة نظر الفقه الاسلامي مع التعريج على مقارنةٍ هادفةٍ مع موقف القانون.

مشكلة الدراسة

تعد ظاهرة التَّسَوُل أمراً بالغ التعقيد، في ظل الأساليب المختلفة والحيل التي تؤثر على المجتمعات، وخاصة المجتمع الفلسطيني في ظل وجود الاحتلال الصهيوني، دعماً وترسيخاً لهذه الظاهرة، والذي يؤثر على المجتمع المسلم بشكلٍ سلبي.

أسئلة الدراسة

وبناء على مشكلة الدراسة يمكن صياغة التساؤلات الآتية:

1. التعرف على مفهوم ظاهرة التَّسَوُل وحقيقتها من منظور الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون الفلسطيني.
2. الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع نتيجة التَّسَوُل حسب الفقه الاسلامي مقارناً بالقانون الفلسطيني.
3. حكم ظاهرة التَّسَوُل والاموال المجمعة من خلالها حسب الفقه الاسلامي مقارناً بالقانون الفلسطيني.

مصطلحات الدراسة

التَّسَوُّل، الفقه الاسلامي، القانون الفلسطيني.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله؛ حيث إنها تبحث في قضية اجتماعية وانسانية مهمة وهي التَّسَوُّل، من خلال تسليط الضوء على حقيقتها وأسبابها والآثار المترتبة عليها وحكمها الشرعي، خاصة بعد تفاقمها، وترك فئات العمل رغم قدرتها وقوتها على الإنتاج والعمل...؛ لذلك جاء هذا البحث لتوضيح رأي الفقه الاسلامي فيما يتعلق بهذه الظاهرة من أحكام، مقارنةً بالقانون الفلسطيني حول ظاهرة التَّسَوُّل. كما أنها تكسب الدراسة أهمية نظرية من حيث أنها تضيف إضافة جيدة للإطار النظري، وقد تفتح باباً أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات، لا سيما لعدم وجود دراسات حديثة –على حدود علم الباحثة– تناولت موضوع الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى عدة أهداف وهي كما يلي:

1. التعرف على التَّسَوُّل وصوره وأسبابه وعلاجه وطرق مكافحته.
2. توضيح رأي وموقف الفقه الإسلامي والقانون حول التَّسَوُّل.
3. محاولة إثراء المكتبة الفلسطينية بشكل خاص بمثل هذه الدراسات والتي تعود بالفائدة على الجميع.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتنقيب، توصلت الى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التسول ومنها:

1. دراسة (الأحمري، 2024) بعنوان "التسول وأحكامه بالفقه الاسلامي والنظام السعودي"

في هذا البحث ناقش الباحث التسول واحكامه في الفقه الاسلامي، وبين حكم الشرع في المسألة، وما هي ضوابط المسألة، وآداب السائل، ووضح هل تمنع الشريعة الإسلامية المسألة في جميع الأحوال أم ان هناك حالات تجوز المسألة، بالإضافة إلى ذلك فقد وقف هذا البحث على العقوبات المقررة من التسول في الفقه الإسلامي، ووضح أثار التسول وطرق علاجه والعقاب عليه.

2. دراسة (الشيخ، 2024) بعنوان" الإطار القانوني للمسؤولية الجزائية عن جريمة التسول في فلسطين".

أكد هذا البحث على خطورة جريمة التسول وقد وضح الإطار القانوني الناظم للمسؤولية الجزائية من جريمة التسول في فلسطين، نظراً لخطورة هذه الجريمة فقد أفرد قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 النافذ في الضفة الغربية وقانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936 النافذ في غزة نصوصاً قانونية ناظمةً لها. وقد استعرضت النصوص القانونية الناظمة لها وبيان العقوبات والتدابير الاحترازية المترتبة على فعل المتسول، كما بين هذا البحث الاثار المترتبة على ظاهرة التسول وصولاً الى طرق علاج هذه الظاهرة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع البحث.

3. دراسة (حبتور، 2023) بعنوان "جريمة التسول في النظام السعودي"

وضح هذا البحث ظاهرة التسول في النظام السعودي مقارنة بالقانون اليمني في المباحث الأربعة ووضح ايضا مفهوم هذه الجريمة، وبيان أسبابها، وأنواع التسول والمتسولين، وقد وضح حكمها في الشريعة الإسلامية، وعقوباتها بالقانون سواء السجن أو الغرامة أو غيرها، واخيرا وضحت آلية الرعاية فيما بعد للحد من التسول ونشر الوعي من مخاطرة.

4. دراسة (السيد، 2024) بعنوان" احتراف التسول والاثار المترتبة عليه في الفقه الاسلامي"

بين هذا البحث مقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على كرامة المسلم في الحض على العمل وذم المسألة، من خلال تعريف احترام التسول، وبيان أسبابه وطرقه، ووضح ايضا الأحوال العارضة التي يباح فيها السؤال وحد الغني المانع منه في الفقه الاسلامي، بالإضافة إلى ذلك فقد وضح العقوبة المقررة في الفقه الإسلامي لهذه الجريمة.

5. دراسة (علي، 2022) بعنوان "التَّسَوُّل بين التجريم وعدمه، وسبل علاجه في النظامين الجنائيين الإسلامي والوضعي"

في هذا البحث ناقش الباحث التَّسَوُّل كجريمة، ووضح تعريفها وأثارها وطرق علاجها، ووضح الباحث أيضا سبل علاج هذه الجريمة من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، وأعتمد على اسلوب الاستقراء والتحليل، الذي وصل من خلاله إلى نتائج جملتها أن المقصود بالتَّسَوُّل في الشريعة الاسلامية هو طلب شخص من غيره المال على وجه التكاسل أو الاستكثار، دون أن يكون اه وجه حق فيه. وقد وضح هذا البحث ان اسباب التَّسَوُّل مختلفة منها الطمع وحب المال، أو الفقر، أو الكسل، وأن ظاهرة التَّسَوُّل تؤثر على الفرد والمجتمع.

6. دراسة (سعداني، 2022) بعنوان "التَّسَوُّل وسبل علاجه في ضوء السنة النبوية"

بحثت هذه الدراسة عن التَّسَوُّل كظاهرة في المجتمع الإسلامي، ووضحت مفهوم التَّسَوُّل وصوره ومن ثم التطرق للمنهج النبوي في علاج هذه المشكلة، فإن ما يميز هذه الدراسة هو تركيزها فقط من ناحية المنهج النبوي.

7. دراسة (العبار، 2018) بعنوان "دراسات في الفقه الإسلامي المقارن"

وضح هذا البحث الحكم الشرعي للتسول، ووضح ان التسول ظاهرة قبيحة، تسيء إلى سمعة المجتمع، وتعكر صفوه، وتشوه صفوه وصورته، ولان الإسلام يحرص على حفظ كرامة الإنسان، وصيانة نفسه عن

التعرض للذل والهوان فقد حذر من التسول وحرم المسألة على من يملك ما يغنيه من مال او قدرة على كسبه. وما يميز هذا البحث ايضا انه وضح الطرق الشرعية لمكافحة التسول.

8. دراسة (شعبان، 2015) "حكم السؤال والتَّسَوُّل في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي"

ناقش الباحث في هذا البحث حكم السؤال والتَّسَوُّل في الفقه الإسلامي والقانون، ولقد ركزت هذه الدراسة على كل من القانون الاردني والسعودي واليمني والعماني وموقفه من ظاهرة التَّسَوُّل، وما يلاحظ انها لم تذكر القانون الفلسطيني، ولكن تعد مرجعاً مهماُ لما فيها من معلومات قيمة.

إن ما يميز دراستي عن هذه الدراسات والبحوث أنها أشمل من حيث تناولها لموضوع ظاهرة التَّسَوُّل في الفقه الإسلامي، وذلك من خلال بحث أحكامها وتكييفها ومسؤولياتها وعقوباتها، مع بيان الأحكام ذات الصلة بها، إضافةً إلى المقارنة بينها وبين القانون الفلسطيني، مما يجعلها دراسة شرعية متكاملة تجمع بين الفقه والقانون.

منهجية الدراسة

سلكت الباحثة في هذه الرسالةالمناهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي، وذلك من خلال الرجوع إلى أُمَّات الكتب الفقهية وتتبع أقوال الفقهاء المتعلقة بظاهرة التسول، ثم تم شرحها وتحليلها واستنباط الأحكام الفقهية المتعلقة بالموضوع، ومقارنته مع القانون الوضعي.

طرق جمع المعلومات والبيانات

سيكون جمع البيانات بناء على المصادر الأولية وهي الدراسات والابحاث والكتب الفقهية.

الفصل الأول

تعريفُ التَّسَوُّل

المبحث الأول: مَفهومُ التَّسَوُّل

المطلب الأول: مَفهومُ التَّسَوُّلِ لغةً وشرعاً وقانوناً

يتناول هذا المطلب تعريف مَفهومُ التَّسَوُّلِ لغةً وشرعاً وقانوناً.

الفرع الأول: مَفهومُ التَّسَوُّلِ لغةً

كلمة تسول أصلها في اللغة العربية يعود إلى كلمة سَوَّلَ، ويقصد بذلك استرخاء البطن[1]. إلا أن مفهوم التسول يعتبر من المفاهيم الحديثة حيث عرفه بدوي في معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه طلب الصدقة من الأشخاص في الطرق العامة، وأنه جريمة يعاقب عليها القانون إذا كان المتسول صحيح البدن[2].

ولم ترد هذه الكلمة في السنة أو القران أو المعاجم القديمة بل ورد فيها لفظ السؤال والمسألة، أو السؤل من فعل سأل. وتطور معنى السؤال عبر مختلف العصور فأنشئت كلمة "تسول" لدلالة على معنى جديد، ولأن هذا المفهوم لم يرد في المعاجم القديمة، رفض أكثر اللغويين استعمال هذه الكلمة الجديدة، ولكن مجمع اللغة المصري سمح بها، بناء على أصل معنى اللفظ وهو السؤال بمعنى الاستعطاء والطلب، حيث أثبتت المعاجم الحديثة هذا الاستعمال ونصت على أنه مولد[3]. أصل كلمة التسول التساؤل وهي مأخوذة من سأل، والسؤال ما يسأله الإنسان حيث قال تعالي ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴿٣٦﴾﴾[طه:36] تسول يتسول، تسولاً، فهو متسول: تسول فلان شحد، سألَ واستعطى، بمعنى طلب العطية والإحسان[4].

---

[1] ابن منظور. لسان العرب. ج 11، ص318.

[2] بدوي، احمد زكي. (1997). معجم المصطلحات الاجتماعية. مكتبة لبنان للطباعة والنشر، ص37، بيروت.

[3] عمر، احمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب، ج2، ص1019، ط1، القاهرة.

[4] مجمع اللغة العربية. (1972). المعجم الوسيط. دار الفكر، ط2، ج1، ص465، بيروت.

الفرع الثاني: مَفهومُ التَّسَوُّلِ شرعاً

يؤكد الشرع الحكيم على أن من يسأل الناس تكثراً ويتخذ من التسول مهنة أو حرفة له وهو قادر على الكسب بطرق مشروعة فإنه لا يحل ولا يجوز، حيث قال رسول الله ﷺ: (من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر)[1]. وعليه فإن من يتسول ويتخذ من التسول مهنة لجمع المال يكون مخالفاً للشرع، ويتسبب ذلك في إهدار كرامته الإنسانية، وانصرافه عن الكد والعمل وبذل الجهد من أجل اكتساب رزقه. وقال تعالى﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ١٠٥﴾[التوبة:105]. ونجد رسول الله ﷺ يحث المؤمنين على العمل ويقبح التسول بقوله (والذي نفسي بيدِه، لأن يأخذَ أحدُكم حبلَه فيحتطبَ على ظهرِه خيرٌ له من أن يأتيَ رجلًا أعطاه اللهُ من فضلِه، فيسألَه أوعطاه أو منعه)[2]، وفي حديث أخر قال رسول الله ﷺ (ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داوود (عليه السلام) كان يأكل من عمل يده)[3]. وعرف ايضاً التسول في الشريعة بأنه ذلك الشخص الذي يسأل الناس بكثرة، ويتخذ من التسول مهنة أو حرفة له وهو قادر على الكسب بالطرق المشروعة، فإنه لا يحل له ولا يجوز، وذلك لأن المجتمع يوفر لكل محتاج فرص العيش الكريم من خلال مؤسسات يحددها المجتمع مثل مصلحة الزكاة والجمعيات الخيرية ودور البر، وبالتالي لا تتيح له الفرصة ليتسول[4].

[1] مسلم بن الحجاج. (2006). صحيح مسلم (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، بيروت: دار إحياء التراث العربي. حديث رقم 1041، ج2، ص 46.

[2] البخاري، محمد بن اسماعيل. (2001). الجامع الصحيح المختصر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، الحديث رقم (1470). ج2، ص123، دار طوق النجاة، الرياض.

[3] البخاري، محمد بن اسماعيل. (2001). الجامع الصحيح المختصر: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، الحديث رقم(2072). ج3، ص57، دار طوق النجاة، الرياض.

[4] ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد. (1983)*مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات*. دار الكتب العلميّة، ص155 بيروت.

الفرع الثالث: مَفهومُ التَّسَوُّلِ قانوناً

تعددت التعريفات القانونية للتسول فقد عرف على أنه طلب الصدقة للمصلحة الشخصية حتى لو حصل الطلب في المظهر الكاذب لعمل تجاري[1].

وعرف على أنه الوقوف في الطرقات العامة وطلب المساعدة المادية من المحلات أو المارة او الاماكن العامة او الادعاء بأداء خدمات للغير، أو غيرها من المظاهر الخداعة والكاذبة لإخفاء النشاط الاصلي مثل المبين في الشارع او استغلال العاهات والاصابات أو أي وسيلة لاكتساب عطف الجمهور[2].

ولم تتفق الدول على تعريف واضح ومحدد لمفهوم التسول فيستنبط منقانون العقوبات الأردني (ساري النفاذ في الضفة الغربية) في نص المادة (193) والمادة (389) بأن التسول هوكل محاولة لطلب المال والصدقة من الآخرين من خلال وسائل العطف والاستجداء، من خلال قيام الشخص المتسول بإظهار عاهة أو جروح آلمت به او من خلال أي وسيلة أخرى، أو أن يقود ولداً دون السادسة عشرة من عمره للتسول وجمع الصدقات أو يشجعه على ذلك. وحدد ايضاً التسول بأنه التنقل من مكان إلى أخر لجمع التبرعات الخيرية مهما كان نوعها بالاستناد الى ادعاء كاذب[3].

في حين عرفته النيابة العامة السعودية بأنه الاستجداء للحصول على مال الغير دون مقابل، أو بمقابل غير مقصود بذاته، ويكون ذلك في الأماكن الخاصة أو في وسائل التقنية والتواصل الحديثة، أو بأي وسيلة كانت[4].

من خلال استعراض التعريفات في التشريعات المقارنة نجد أنها أجمعت على تحريم هذه الظاهرة بالإضافة إلى أن بعض التشريعات حددت عقوبات رادعة، والبعض الآخر نصت على تدابير احترازية، ايضا ان هذه التعريفات اشارت الى ان هذه الظاهرة قد تقع في أكثر من اسلوب منها التقليدي ومنها التقني أو الحديث من خلال استخدام وسائل الكترونية، وسنتناول كافة التفاصيل في سياق هذا البحث.

---

[1] كورنر، جيرار. (1998). معجم المصطلحات القانونية ترجمة منصور القاضي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، ص472، بيروت.

[2] ابو سديع، محمد. (1986). ظاهرة التسول ومعوقات مكافحته، بحث مقدم لأكاديمية الشرطة، ص4، القاهرة.

[3] قانون العقوبات رقم(16) لسنة 1960.

[4] سليم الدين، محمد. (2022). ظاهرة التسول في بنغلادش –دراسة تحليلية–. مجلة رفوف، المجلد11، العدد1، ص ص717–744.

المبحث الثاني: المُصطَلَحاتُ ذاتُ الصِّلة

المطلب الأول: الشِّحدةُ والشِّحاذةُ والشِّحاتة

لغة: شحَذَ من يَشحَذَ، شِحاذةً، فهو شحاذ[1]، وشحذ من النَّاس بمعنى تسول، استعطاهم، سألهم الصدقةً والإحسان بإلحاح[2]، والشحاذ هو السائل الملح[3]، والمتسول مشترك مع الشحاذ في السؤال بإلحاح، حيث يطلق مصطلح الشحاذ على الذي يسأل بحرص وجد، فيحلف ويلح في السؤال، بخلاف السائل المتعفف الذي مدحه القران الكريم، حيث أن السائل لا يلح بل يسأل بتعفف، حيث مع مرور الزمان وضعف الوازع الديني، تحول الإلحاح بالسؤال بتعفف إلى استجداء والحاح، فأطلق على السؤال شحاذة، وعلى السائل شحاذ، وإن علاقة الشحاذ بالتسول هي علاقة خصوص بعموم، حيث أن الشحاذ يختص بطلب المال من الناس بواسطة الالحاح عليهم، أما التسول فهو عام بشكل أكبر، وذلك لأن يشمل سؤال المتسول المال وغيره[4].

المطلب الثاني: الاستِجداء

في اللغة الاستجداء يقصد فيه استجدى يستجدي، استجد، استجداء[5]، وجاء في معجم لغة الفقهاء بأنه:" طلب الجدوى بمعنى العطية، وهو طلب صدقات الناس".[6] وإن علاقة التسول بالاستجداء علاقة الجزء من الكل فالاستجداء بالإلحاح في الطلب أحد وسائل التسول[7].

الاستجداء **لغة** بمعنى سؤال الحاجة، وهو من الأضداد فيستعمل للسؤال، والإعطاء، حيث يقال جدوتُه: بمعنى أعطيته وسألته، ويقال في السؤال: جدا فلانٌ فلاناً أي سأله، ويقال فلان يجتدي فلاناً ويجدوه.

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم. (2003). لسان العرب. دار صادر، ج3، ص493، بيروت.

[1] عمر، احمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب، ج2، ص، 1170، القاهرة.

[2] الزبيدي، محمد مرتضى. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ج4، ص422.

[3] السيد، محمد السيد عوض. (2023). احتراف التسول والاثار المترتبة عليه في الفقه الاسلامي. مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية، المجلد8، العدد2، ص772.

[4] عمر، احمد مختار. (2008). مرجع سابق. ج1، ص348.

[5] قلعجي، محمد رواس. (1988). معجم لغة الفقهاء. دار النفساء، ص58، عمان، الأردن.

[6] السيد، محمد السيد عوض، (2023). مرجع سابق. ص771.

بمعنى يساله، ورجل جاد سائل، والسؤال الطالبون يقال لهم المجتدون، ويقال في الإعطاء: جداه بمعنى أعطاه، وجدتُ له بالمال جُوداً، وقوم أجوادٌ، وجودٌ ونساءٌ جودٌ، وأجديتهُ، وجدوتهُ جدواً، واستجديته، جميع ما سبق بمعنى: آتيه أسأله حاجة[1].

أما **اصطلاحاً** هو طلب الجدوى، بمعنى العطية، وهو طلب صدقات الناس بوسائل وطرق مختلفة بغير وجه حق[2]. سواء كان الطلب طعاماً أو مالاً أ نفعاً دون عوض، ويكون ذلك بطريقة تظهر الحاجة، وقد يكون القول صريحاً أو بالإشارة، أو بسلوك يحوي إلى الاحتياج والمسكنة، ويرتبط غالباً بالذل والتذلل، سواء كان بحاجة أو مدعياً ذلك.

المطلب الثالث: السؤال

السؤال لغة هو من فعل سأل، والسؤال الطلب، والمسؤول: المطلوب. وسألت الله العافية بمعنى طلبتها، فإن التسول والسؤال بشترك كل منهما في معنى الطلب، وإن كان بينهما عموم وخصوص، فالسؤال أعم من التسول[3].

وهو ما يسأله الإنسان، فيقال: أعطى فلان سُؤلَهُ، غير مهموز ومهموز، وأسالته سُؤلَتهُ ومسألته بمعنى قضيت حاجته، والرجلان يتساءلان ويتسايلا، وتساءلوا بمعنى سأل بعضهم البعض[4].

واصطلاحاً السؤال: استدعاء ما يؤدي إلى المال أو المال نفسه، فإذا كان السؤال لاستدعاء مال، فإنه يتعدى بنفسه حيث جاء في قوله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْئَلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾[الأحزاب:53].

---

[1] الأنباري، محمد بن قاسم. (1999). كتاب الأضداد. دار الكتب العلمية، لبنان، ص201، بيروت. ابن الانباري، محمد بن قاسم. (1987). الزاهرفي معان كلمات الناس. دار الشؤون الثقافية العامة، ج2، ص141، بغداد. ابن الازهري، أبو منصور محمد. (1987). تهذيب اللغة الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج11، ض158. والصحاح، مرجع سابق ج2، ص1675. لسان العرب، مرجع سابق، ج14، ص134، الفيروزابادي، مجد الدين. (دت)، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، ج4، ص336. ابن الأثير، مجد الدين المبارك. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، ج1، ص249، بيروت.

[2] حسان بن ثابت. (1971). ديوان حسان بن ثابت. تعليق وتحقيق وليد عرفات، امناء سلسلة جب التذكارية، كمبردج، ج2، ص69.

[3] الفيومي، احمد بن محمد. (1368). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية، ج1، ص297، بيروت.

[4] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج11، ص380. القاموس المحيط مرجع سابق، ج3، ص537. الصحاح، مرجع سابق، ج5، ص1733.

والسؤال أو المسألة له عدة معان منها:

- المسألة العلمية كأي مسألة من مسائل العلم في العقيدة أو الحديث أو الفقه، وفي أي باب من أبواب العلم: كالزكاة أو الصلاة وغير ذلك.
- السؤال عن المعضلات والمشكلات من المسائل[1].
- وتأتي بمعنى: مسألة الناس ما في أيديهم دون حاجة حقيقية[2].

[1] ابن الأثير، مجد الدين المبارك. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. المكتبة العلمية، ج2، ص328، بيروت.

[2] المديني، أبو موسى محمد بن أبي بكر. (1988). المجموع المغيث في غريبي القران والحديث. مكتبة الرشد، ج2، ص45.

المبحث الثالث: تاريخُ جرائمِ التَّسَوُّلِ، وأنواعُها وآثارُها وطرقُ مكافحتِها

المطلب الأول: التَّطوُّرُ التاريخيُّ للتَّسَوُّلِ، والمُتَسَوّلِين، وحِيَلِهم

الفرع الأول: التَّطوُّرُ التاريخيُّ للتَّسَوُّلِ

تعد ظاهرة التسول من أكثر الظواهر الاجتماعية المنتشرة في العالم، وقليلاً ما يخلو مجتمع منها بسبب تنوع أشكالها، فهي تنتج عن الحضارة الإنسانية والنمو الحضاري والفوارق الاجتماعية، وحسب كل مجتمع والفترات الزمنية التي تمر بها، والتي تتيح وضعاً مقبولاً ومألوفاً من قبل الأخرين، والذي يتيح لها المجال للاستمرار والنمو بعيداً عن كل رادع[1]. وفي الأخص المجتمع العربي كغيره من مجتمعات العالم انتشرت فيه هذه الظاهرة منذ القدم بالصور المختلفة، إلا أنها في بداية القرن الواحد والعشرين برزت بشكل كبير، ولهذه الظاهرة أبعاد كثيرة تتمثل بكونها ذات علاقة ارتباطية بأي مجتمع وبجميع جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، حيث إن بعض المجتمعات أباحت التسول في العصور الوسطى كحرفة ونظام اجتماعي معترف به، وكان يتم تسجيل الأفراد بشكل رسمي على أنهم يمارسون هذه المهنة، ويتم منحهم بيتاً وراتب، وشاع هذا النظام في عصر النهضة واعترفت به الحكومات[2]. اما في بداية ظهور الإسلام كان التسول من المهن الفردية التي تميز حيات المتسول بكونه متحرر فهو ينام في أي مكان، والملابس التي يلبسها هي كل ما يملك ويحصل على فتات الطعام من الباعة، ومع دخول الشريعة الإسلامية التي أكدت على ان علاج هذه الظاهرة متمثل في الحث على العمل وبذل الجهد والسعي الدائم، للحفاظ على العيش بكرامة.

[1] الدباغ، قاسم عبود. (2009). التسول والانحراف عند الاطفال في العراق. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. ص32، العراق.

[2] عبد المتعال. (1964). أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث: دراسة ميدانية في منطق بولاق. جامعة القاهرة، ص27، مصر.

الفرع الثاني: التَّطوُّرُ التاريخيُّ للمُتَسَوِّلِين، وحِيَلِهم.

مر المتسولين في فترات تاريخية متعددة، وساهمت التغيرات في الفترات على تكوين بعض الملامح المميزة لجماعة المتسولين، حيث تراوحت هذه الجماعة بين الشكل الهلامي المشتت والفوضوي الى التنظيم، وبين التسول الصريح الى ممارسة الأنشطة الهاشمية، وبين التمر والعصيان الى التأييد، وبين التسول الاضطراري وليد الحاجة الى التسول الاجباري، وتدرج تواجد جماعة المتسولين بين هذه التناظرات حتى وصلت الى مشارف العصر الحديث[1].

المطلب الثاني: أنواعُ التَّسَوُّل

الفرع الأول: التَّسَوُّلُ الفرديُّ والتَّسَوُّلُ المنظَّم.

- التَّسَوُّلُ الفرديُّ

وهو التسول الذي ينظمه الفرد بقناعة شخصية دون تدخل من الأخرين[2].

- التَّسَوُّلُ المنظَّم

وهو الذي تديره مؤسسة محددة، كأن تقوم إحدى المؤسسات بتدريب المعاقين أو الأطفال أو غيرهم على التسول وجعلها مهنة لهم مقابل عائد مادي أو يمكن أن يكون بالراتب لهؤلاء المدربين، وفي هذه الحالة تكون المؤسسة هي المسئولة عن هذه الظاهرة[3].

الفرع الثاني: التَّسَوُّلُ الالكترونيُّ وأشكالُه.

نتيجة للتطور التقني الحالي الذي يشهده العالم في كافة المجالات من خلال استخدام التكنلوجيا الحديثة، والذي أدى بدوره إلى ظهور العديد من الممارسات غير المشروعة التي ترتكب عبر هذه الوسائل التقنية

[1] العادلى، فاروق محمد. (2006). ظاهرة التسول. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ص19، القاهرة.

[2] فوزية، مصبايح. (2014). التسول من منظور القانون الوضعي والشريعة الاسلامية. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد2، العدد3، ص27.

[3] المرجع السابق.

ومن هذه الممارسات ظاهرة التسول الالكتروني. ففي ظل البيئة الافتراضية التي ولدتها منصات التواصل الاجتماعي ظهرت بعض السلوكيات السلبية، التي نتجت عن استغلال البعض لمميزات هذه المنصات، مثل سهولة الانتشار لتحقيق استفادة مادية من خلال نشر تغريدات تحمل نداءات ومناشدات لسداد الدين، أو تفريج الكرب، أو مساعدة حالات إنسانية، أو سداد فواتير مستحقة، أو تقديم المساعدة لأسر فقيرة، أو المساهمة في إجراء عملية جراحية لمريض، وغير ذلك يمكن أن نطلق عليه مصلح التسول الإلكتروني أو التسول عبر الإنترنت، والذي يعتبر صورة حديثة للشحاذة التقليدية[1]. ويمكن تلخيص طرق ويمكن تلخيص أشكال التسول الإلكتروني فيما يلي[2]:

1. التسول في غرف الدردشة، وهي طريقة يقوم بها البعض من خلال الدخول لغرف الدردشة، والتسول من المتواجدين في هذه الغرف، من خلال سرد قصص خيالية تجعل الشخص يحول النقود من خلال وسائل الدفع الإلكترونية.
2. التسول عبر البريد الإلكتروني، وهذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً في الوطن العربي، ويكون على شكل رسائل مزعجة تصل لبريد الضحية، وتوهمه بأن المرسل محتاج للمال، أو بحاجة للعلاج من مرض خطير.
3. التسول عبر التعليقات على منشورات فيها عدد كبير من الجمهور، بحيث يقتحم المتسولين الانترنت ويستخدمون أساليب الاستعطاف الرقمي من خلال نشر فواتير متراكمة، أو تقارير صحية مجهولة، ويستجدي المتسول بها النخوة، ويجد من يحول له المال عبر القنوات الإلكترونية تحت الاستعطاف الشديد والإلحاح، وإبراز الجانب الروحي للعطاء.
4. التسول عبر غرف البوكر على الإنترنت، حيث يستخدم المتسول صندوق الدردشة للحصول على معونات مادية كجزء من أرباح لاعبي البوكر.

[1] الأحمري، حاصل بن معدي. (2024). التسول وأحكامه في الفقه الإسلامي والنظام السعودي. مجلة الآداب، المجلد12، العدد2، ص ص449-483.

[2] الهشلمون. (2021). التسول الالكتروني وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة من مستخدمي الفيس بوك. مجلة العلوم الانسانية الاجتماعية، المجلد 5، العدد 4، ص ص60-70.

الفرع الثالث: التَّسَوُّلُ مِن خلال النِّساء.

يعد التسول من خلال النساء من الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات، والتي بدأت بالانتشار في ظل غياب الأنظمة والقوانين الاجتماعية والضبط الاجتماعي، والاضطرابات الأمنية وترجع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ومنها الأمية والجهل والفقر والامراض، السبب وراء ظاهرة تسول النساء وخروجهن للشوارع، والذي بدوره يؤدي الى انحرافهن عن القواعد الاجتماعية والدينية والقيم السائدة في المجتمع، ولعل السبب أيضا وراء انتشار ظاهرة تسول النساء هو غياب التنشئة الأسرية الصحيحة، إذ أن الأسرة هي المسؤول الأول عن تربية الفتيات، والتي تمثلت في ضعف انماط السلوك والرعاية المنحرفة مثل التسول والسروقة وتشويه صورة المرأة المسلمة التي صورها الاسلام والقران الكريم كأم وانسانة ومربية تمثلت بأنها نصف المجتمع[1].

الفرع الرابع: تَسَوُّلُ الأطفال.

تبرز ظاهرة تسول الأطفال من خلال استغلال الأطفال الذين أعمارهم دون سن الثامنة عشر، بتركهم في الأماكن العامة وإلباسهم ملابس تثير الشفقة، وما يتم جمعه من أموال تأخذه العصابات التي أحضرتهم، ويعد هذا استغلالا صريحاً لجني الأموال، بحثاً للوصول السريع إلى قلب المرء وتليين شعوره وإحساسه وتعود الأسباب وراء تسول الأطفال في انتشار الفقر والبطالة، وغياب المعيل والتفكك الأسري، بالإضافة إلى الحروب والهجرة، بالإضافة إلى سياسة الاحتلال الإسرائيلي من خلال سياسة التبعية الاقتصادية التي يمارسها مع الشعب الفلسطيني لإفقاره وعدم استطاعته على تلبية احتياجاته الأساسية[2].

[1] مسير، لقاء عبد الهادي. وعلوان، امل عبد الحسن. (2018). ظاهرة التسول وعلاقته بالانحراف الاجتماعي لدى الفتيات في المجتمع العراقي. مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 38، ص ص1752-1761.

[2] الحموري، حلا. والعواوده، اسيد. (2022). الوسائل القانونية لمكافحة ظاهرة تسول الاطفال في فلسطين. مجلة جامعة الخليل للبحوث المجلد 18، العدد 2، ص ص292-256.

المطلب الثالث: آثار التَّسَوُّلِ على المجتمع الفلسطيني

يترتب على حدوث ظاهرة التسول العديد من الأثار على المجتمع الفلسطيني والتي تؤثر بشكل سلبي حيث تتنوع هذه الأثار ما بين اجتماعية ودينية واقتصادية، وفيما يلي توضيح لكل منها:

1. الأثار الدينية

يعد التسول بيئة خصبة لسوء الأخلاق، ولابتعاد الناس عن دينهم، حيث أن المتسول قد يكتسب العديد من الصفات التي تؤثر على سلوكه بشكل سلبي وتدفعه الى ارتكاب الجرائم مثل السرقة وتعاطي المخدرات وبيعها، والذي بدوره يتعارض مع الأخلاق والدين داخل المجتمع[1].

2. الاثار الاقتصادية

تؤثر ظاهرة التسول على المجتمع من الناحية الاقتصادية، إذ تترك انطباعًا بأنه مجتمع غير حضاري ويعاني من الفقر، كما توحي بضعف دور المؤسسات العامة والجمعيات الخيرية في رعاية هذه الفئات. وإضافةً إلى ذلك، فإن التسول ينعكس سلبًا على إنتاجية المجتمع، حيث يحوّله إلى مجتمع مستهلك أكثر من كونه منتجًا نتيجة إهدار طاقات الشباب. وقد كشفت الجهات المختصة في الآونة الأخيرة عن ضبط عدد من المتسولين في فلسطين وبحوزتهم مبالغ مالية كبيرة جُمعت من التسول، وهو ما يدل على سوء توظيف هذه الأموال وغياب الوعي في استثمارها بما يخدم التنمية[2].

3. الاثار الاجتماعية

تؤثر ظاهرة التسول على الفرد والمجتمع، حيث إنها تحد من سمعة الإنسان وكرامته، ونتيجة لاستغلال الاطفال واستخدام العنف معهم فإن هذا يؤدي الى ان يصبحوا مجرمين ومرضى نفسيين او مدمنين، وتساهم هذه الظاهرة في ارتفاع نسبة الأمية، وذلك لأن غالبية المتسولين امتهنوا هذه المهنة منذ الصغر،

[1] عبد الحي، علي يوسف محمد. (2017). واقع ظاهرة التسول في الضفة الغربية: حالة دراسية رام الله والبيرة. رسالة ماجستير، ص24، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
[2] عكروم، أيمن. (2022). جريمة التسول في التشريع الجزائري. رسالة ماجستير، ص29، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

وتسرب العديد من الأطفال من المدارس، وأيضا تؤثر هذه الظاهرة على الأسرة في المجتمع الفلسطيني من خلال انحرافها بسبب استغلال النساء والأطفال سواء مادياً أو جنسياً، فقد تتعرض بعض النساء إلى الاغتصاب والتحرش والابتزاز نتيجة لقيامهن بالتسول، بالإضافة إلى انتشار العادات السيئة في المجتمعات مثل عدم تقديس العمل الشريف، والاتكالية، واللامبالاة، وانتشار الرذيلة في المجتمع وانهيار القيم بين المتسولين، مما يؤثر على تقدم المجتمع[1].

المطلب الرابع: آثار التَّسَوُّلِ على الفرد

يعتبر التسول ظاهرة أمنية واجتماعية تعكر صفو المجتمع، فهي عار على المجتمع الذي تنتشر فيه، لأن انتشارها يدل على عدم تكافل الأفراد، وعدم تكافؤ الفرص، وتدل أيضا على تكاسل أفراد المجتمع وخمولهم في تحصيل وطلب الرزق بعمل يدهم، بالتالي فأن ظاهرة التسول تؤدي الى اثار بالغة على الفرد بشكل خاص منها ما يلي[2]:

- التسول يحط من كرامة الإنسان، ويربي الفرد على الذلة، ويعتاد الفرد على طلب العون من الآخرين.
- يساعد التسول الفرد على اكتساب سلوكيات مرضية، تجعله غير نافع لنفسه ولمجتمعه، فالتسول يدفع الفرد الى التشرد، واكتساب سلوك إجرامي، يؤدي فيه الى أن يصبح مجرماً.
- يساعد التسول على البطالة، وذلك لأنه يؤدي الى الخمول والخمول يؤدي الى الكسل، والكسل يؤدي إلى البطالة، بالتالي تؤدي هذه الظاهرة الى تسرب الأطفال من التعليم، أو تدني مستواهم التعليمين، فنلاحظ الأطفال يتسولون في وقت دوام المدارس

[1] عبد الحي، علي يوسف محمد. (2017). واقع ظاهرة التسول في الضفة الغربية: حالة دراسية رام الله والبيرة. رسالة ماجستير، ص43، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

[2] عقيل، أديب زيد. والجزر، مها محمد. (2020). التسول أسبابه –أنواعه –وأثاره. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد42، العدد3، ص ص 175–197.

المبحث الرابع: أسبابُ التَّسَوُّل

تُعدّ ظاهرة التسول من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمع، خاصة عند اتخاذها وسيلة أو مهنة لجمع المال، وهي دليل على ضعف الثقة بالله تعالى، لأن الله عزوجل يضمن الأرزاق لجميع المخلوقات، بالإضافة الى ذلك فإن التسول قد يدفع الفرد المتسول على ارتكاب جرائم متعددة، فالتسول بداية الطريق للانحراف والسرقة. وتختلف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التسول خاصة داخل المجتمع الفلسطيني بالنظر الى الواقع الذي يعيشه خصوصاً في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي. ويبقى الهدف الأساسي هو الحصول على المال حتى لو أصبح المتسول من الأغنياء، فإن غالبيتهم يبقى ملازماً للتسول كمهنة، ويمكن توضيح الأسباب وراء التسول في هذا المبحث.

المطلب الأول: أسبابٌ سياسية.

ترتبط الأسباب السياسية في ظاهرة التسول خاصة في فلسطين بالواقع الاقتصادي والسياسي والمعيشي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال والحصار والانقسام، وعملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على افقار الفلسطينيين، والتركيز على حالة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي من خلال السيطرة على المعابر والتحكم بالواردات والصادرات الفلسطينية وتقييد حركة الفلسطينيين من خلال الحواجز الاسرائيلية، وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، وجميع الاسباب السابقة وغيرها أدت الى تزايد الضغط على كاهل الأسرة الفلسطينية التي عجزت عن تلبية احتياجات ومتطلبات الاطفال وافراد الأسر، وهذا بدوره أدى فقدان مصادر الرزق وانتشار الفقر، واندفاع بعض الأطفال والأسر الى التسول[1].

بالإضافة الى ما سبق فقد دفع الاحتلال العديد من الفلسطينيين الى ممارسة ظاهرة التسول، وذلك بسبب فرض إجراءات القتل والقمع والاعتقال والإغلاق على ابناء الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى حرمان أسر عديدة من معيلها، بالإضافة إلى الانتفاضات التي مر بها الشعب الفلسطيني من الانتفاضة الأولى

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. .(2022) ظاهرة التسول في فلسطين. وكالة وفا. https://info. wafa. ps/pages/details/29821

وانتفاضة الأقصى عام 2003، والعديد من الحروب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وأخرها حرب أكتوبر لعام 2023 والتي أثرت على كافة مقومات الحياة، ودفعت العديد من الأفراد والعائلات الى ممارسة التسول لسد احتياجاتهم[1]. ويمكن تلخيص الأسباب السياسية وراء ظاهرة التسول في المجتمع الفلسطيني في النقاط التالية:

- وجود الحواجز في غالبية المناطق لتقييد حركة التنقل للسعي الى العمل، بالإضافة إلى إغلاق المعابر.
- وجود جدار عازل يفصل المناطق الفلسطينية والذي بدوره أثر بشكل مباشر على الفلسطينيين من خلال عدم مقدرتهم الى الوصول لمصادر رزقهم واراضيهم.
- تهجير بعض الأسر بعد حرب اكتوبر على قطاع غزة وهذا بدوره أثر على الاستقرار الاقتصادي.
- ومن أبرز الأسباب السياسية ايضا هو عدم انتظام الرواتب وعدم صرفها بشكل كامل ساهم ذلك في تفشي ظاهرة التسول بشكل واسع.
- محدودية وصول المساعدات الى الأسر المحتاجة، وذلك بسبب التقليص من المساعدات الدولية.
- ان التسول ملاذا اضطراريا لبعض الفلسطينيين نتيجة للحروب والعدوانيات الاسرائيلية المتكررة.

المطلب الثاني: أسبابٌ اجتماعية

تساهم الأسباب الاجتماعية الى ارتفاع نسبة مرتكبي ظاهرة التسول داخل المجتمع الفلسطيني، ومن هذه الاسباب التفكك الأسري، حيث يؤدي انتشار ظاهرة الطلاق وسوء معاملة الأطفال داخل الأسرة الى دفع العديد منهم الى اللجوء الى ظاهرة التسول نتيجة لسوء المعاملة أو عدم وجود الدخل، وغالبا ما يتجه الأطفال والنساء خلصة المطلقات الى التسول لسد حاجاتهم الأساسية، بالإضافة الى تعاطي المواد المخدرة وانحراف سلوكهم داخل المجتمع، والذي يعتبر سبباً لممارسة التسول، وذلك لأن بعض أفراد

[1] مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان. (2022). ورقة بحثية حول واقع التسول في قطاع غزة. ص5، تم الاسترجاع من الرابط التالي https://drive. google. com/file/d/1Y00gIoG-VIunAvobppdYALLAqP-psT1V/view

المجتمع يمارسون التسول للحصول على المال لشراء المواد المخدرة، وأيضا من الأسباب الاجتماعية انتماء بعض الأفراد إلى أُسر تمتهن التسول للحصول على المال، كما أن بعض الأُسر تستغل مرض بعض افراد العائلة لكسب ود الناس للحصول على المال، بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية هي العادات والتقاليد وتدني المستوى التعليمي والثقافي في المجتمع، بالتالي تساهل المجتمع مع هذه الفئات وزيادة هذه الظاهرة[1].

وفي المجتمع الفلسطيني فإن الأسرة الفلسطينية معرضة الى فقدان المعيل نتيجة الى تبعيات الاحتلال وما يصاحبه من استشهاد العديد من معيلي الأسر، وهنالك ازياد ملحوظ في أعداد الأرامل والأيتام الذين هم بحاجة الى معيل نتيجة لارتفاع اسعار الخدمات والسلع بشكل مستمر، مما يؤدي الى افتقار هذه الفئات أبسط شروط الحياة من مأوى ومأكل، بالتالي فإن هذه الخصوصية تتطلب من مختلف الجهات المهتمين بظاهرة التسول سواء من مؤسسات دولي أو أفراد أو مؤسسات المجتمع المدني، بحيث يترتب عليهم التعامل مع ظاهرة التسول في المجتمع الفلسطيني بشيء من الخصوصية والحرص نظراً لما يخلفه الاحتلال من أسباب اجتماعية تؤدي الى التسول[2].

وتعتبر القدوة السيئة إحدى الأسباب الاجتماعية التي تؤدي الى التسول، حيث بعض المتسولين يمتهنون التسول تقليد لأباءهم، ويشجعهم على ذلك وجود مردود مادي مرتفع يجنيه المتسول من مهنته. بالإضافة الى ما سبق فإن رفقاء السوء لهم دور واضح في انتشار ظاهرة التسول خاصة بين الاطفال، حيث انه لا يدرك مفهوم القيم الاجتماعية فقط يضع امامه هدف متمثل في الحصول على المال بأي وسيلة[3].

ومن أهم الأسباب أيضا عدم رغبة الفرد للعمل وهي أحد أهم الأسباب الاجتماعية التي تسهم في زيادة ظاهرة التسول، وذلك لأن الفرد قادر على العمل والكسب، ولكنه يفتقر الحافز والإدارة ويعتمد على غيره.

---

[1] عباس، شيرين عامر . (2018). جريمةالتسول. ص15، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي.

[2] عبد الحي، علي يوسف. (2017). واقع ظاهرة التسول في الضفة الغربية "حالة دراسية: مدينتي رام الله والبيرة. رسالة ماجستير، ص31، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

[3] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. .(2022) ظاهرة التسول في فلسطين. وكالة وفا. https://info. wafa. ps/pages/details/29821

المطلب الثالث: أسبابٌ اقتصادية

تتنوع الأسباب الاقتصادية المؤدية الى ظاهرة التسول ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- قلة الدخل، حيث أن الحاجة من أهم الدوافع للتسول خاصة مع غلاء الأسعار، وتعتبر الأسر ضعيفة الدخل وكبيرة الحجم من أكثر الأسر عرضة لظاهرة التسول، فعندما لا يغطي دخل الأسرة أو الفرد الحد الأدنى من احتياجاته المعيشية، يصبح التسول خيار اضطراري لتأمين العلاج أو المسكن أو الغذاء، خصوصاً في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وقلة فرص العمل، حيث أن هذا النوع من الأسر يستطيع سد حاجته من خلال التسول ويكون الوضع اسوء واكثر انتشاراً للتسول في المناطق التي تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية كما في المجتمع الفلسطيني[1]، فالاقتصاد الفلسطيني يعاني بشكل واضح من قيود الاحتلال الإسرائيلي مثل التحكم في اموال المقاصة، والتحكم في حركة الواردات والصادرات الفلسطينية، ووضع الحواجز على مداخل غالبية المدن وذلك لتقييد حركة المواطنين والوصول الى عملهم مما يؤثر بشكل واضح على دخل الفرد.
- البطالة، تعتبر البطالة أحد أهم العوامل المؤدية إلى التسول خاصة أن التسول أسهل وأوفر للمتسول من أن يعمل أعمال بحاجة الى مشقة وجهد، بالتالي فهو يلقي الذنب على البطالة بأنها السبب في تسوله، والبطالة متمثلة في عدم وجود فرص عمل، فإن المتسول يتخذ من البطالة ذريعة لتبرير تسوله، مع انها ليست مبرر لتبرير تسوله[2].
- الإدمان على المخدرات، وذلك بسبب أن الأشخاص المدمنين على المواد المخدرة يحتاجون الى نفقات كبيرة لا تفي بها أعمالهم، بالتالي يلجؤون الى التسول[3]، بالإضافة الى ان المخدرات لها تأثير واضح وفعال في زيادة ظاهرة التسول بسبب الوضع النفسي والانعزال الفردي عن المجتمع والابتعاد عن

[1] عبود، زينب هاشم. (2019). العوامل الاجتماعية لظاهرة التسول وسبل معالجتها من وجهة نظر أساتذة الجامعات دراسة ميدانية في مدينة بغداد. مجلة اداب المستنصرية، العدد88، ص ص339-362.

[2] عبد الحي، علي يوسف. (2017). واقع ظاهرة التسول في الضفة الغربية "حالة دراسية: مدينتي رام الله والبيرة. رسالة ماجستير، ص25، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

[3] عقيل، أديب. (2020). التسول: أسبابه-أنواعه- وآثاره. جامعة تشرين، ص185.

الواقع، بالإضافة إلى عدم الرغبة في العمل، والتخلي عن القيم الاجتماعية، وجميع ما سبق يهيئ ملاذاً لممارسة التسول[1]

- الكساد في النشاط الاقتصادي، وهو أحد الأسباب الأساسية لزيادة ظاهرة التسول ويحدث نتيجة ترجع الأداء والنشاط الاقتصاد العام الذي يؤدي الى انخفاض الانتاج، والتخلص من مختلف العاملين في قطاعات مختلفة بالتالي الى ازدياد البطالة، مما يؤدي الى توقف دورة الاستهلاك والدخل وعند عدم الحصول على العمل، يميل الافراد الى التسول خاصة الفئات المهمشة التي تلجئ الى التسول كوسيلة لسد احتياجاتها.
- الفقر: يعتبر الفقر من أهم عوامل انتشار ظاهرة التسول في المجتمع، وذلك لأن التسول والفقر كلاهما يشتركان في صفة العوز المادي، فأكثر المتسولين هم غير القادرين على سد حاجاتهم[2]، وحسب الجهاز الاحصائي الفلسطيني أنه قبل حرب أكتوبر على غزة كانت معدلات الفقر تتجاوز 63%، ولكن بعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة فإننا تجاوزنا مفهوم الفقر، وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من انعدام الأمن الغذائي والمجاعة خاصة في قطاع غزة، حيث تراجع اجمال الاستهلاك بنسبة 24% (13% في الضفة، و 80% في قطاع غزة) وهذا يعكس الأثر المباشر على مستوى المعيشة لدى الفرد في فلسطين.

[1] عبد الحي، علي يوسف. (2017). مرجع سابق، ص27.

[2] المور، مها كريم. (2002). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتسولين في الأردن. رسالة ماجستير، ص78، الجامعة الاردنية، عمان.

الفصل الثاني

حُكْمُ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ والقانون

المبحث الاول: التَّكييفُ الفِقهيُّ للتسول

المطلب الأول: التَّسَوُّلِ وجرائم التعزير

تعرف جرائم التعزير على أنها الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة أو أكثر، كالحبس فقط، أو الحبس مع الغرامة، أو الجلد مع النفي، وفقًا لما يراه القاضي مناسبًا. وعرف الحنفية التعزير بأن التأديب دون الحد[1]. وعرفه المالكية بأنه استصلاح وتأديب وزجر على ذنوب لم يشرح بها كفارات ولا حدود[2]. بالتالي فإن جرائم التعزير هي التي يملك القاضي حيالها السلطة التقديرية في توقيه العقوبة حسب الشخص الجاني وظروفه والمكان والزمان الذي وقعت فيه. وتتميز جرائم التعزير بعدة خصائص يمكن توضيحها فيما يلي:

- أن العقوبة في جرائم العزير غير مقدرة، وأمر تقديرها يعود للسلطة التشريعية أو الحاكم الشرعي الزمني، بالتالي فهي بذلك تختلف عن غيرها من الجرائم التي تكون عقوبتها محددة بالنصوص الشرعية.
- في هذا النوع من الجرائم يمكن لولي الأمر أن يقبل الشفاعة فيها أو استبدال عقوبتها بأخرى، على عكس جرائم الحدود التي لا يجوز فيها الشفاعة وليس لولي الأمر السلطة في تبديل العقوبة أو حتى تخفيفها[3].
- إن جرائم التعزير ليست محصورة أو معدودة فهي تختلف باختلاف المكان والزمان، وعقوباتها ليست بحاجة إلى تصديق من الحاكم الشرعي[4].

---

[1] الحنفي الزيلعي، عثمان بن علي. (1999). تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق. دار الكتاب الإسلامي، ط1، ج5، ص 124.

[2] ابن فرحون، ابراهيم بن علي بن محمد. (1986). تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، المجلد2، ص289، القاهرة.

[3] بهنسي، احمد فتحي. (1989). العقوبة في الفقه الاسلامي. دار الشروق، ص130، بيروت.

[4] الزلمي، مصطفى ابراهيم. (2005). موانع المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية والتشريعات الجزائية العربية. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ص177.

وجرائم التعزير مثل السرقة فيما دون النصاب، وشهادة الزور، والتسول وما اشبه ذلك من المعاصي والحكم على صاحب أحد هذه الجرائم يكون حسب ما يحدده القاضي لأنه ينظر في ظروف صاحب الجريمة.

المطلب الثاني: التَّسَوُّلِ والكذبِ والنَّصبِ والاحتِيال

إن التسول ظاهرة سلبية تسيء إلى المجتمع وتشوه صورته، إذ تُضعف تماسكه الاجتماعي وتوحي بانتشار الفقر والحرمان بين أفراده، مما يترك انطباعًا سلبيًا عن واقعه الحضاري. كما يُظهر المتسول نفسه بمظهر المحتاج الذليل، وهو ما يعكس صورة غير لائقة عن المجتمع ككل، كما ان المتسول يفقد كرامته في حياته وراء ذلك، ويسئ الى أخرته، فهو أساس للكسل والخمول طالما أن المتسول لا يبذل جهداً للحصول على المال، وبالتسول يشيع الكذب والنصب والاحتيال، وفي هذا المطلب سيتم توضيح التسول والكذب والنصب والاحتيال.

الفرع الأول: التَّسَوُّلِ والكذبِ.

يعرف الكذب في **اللغة** بأنه الكَذب نقيض الصدقِ، كَذب يَ21كذبُ كَذباً وكِذباً، فهو كاذب وكَذاب وكَذوب، فتقول: كذبت الرجل، بمعنى نسبته إلى الكذب، وأكَذبتُه إذا أخبرت أن الذي يحدث به كذب[1]. **واصطلاحا** فإن الكذب هو في الأخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه، بشكل عمدي أو سهواً، سواء كانت الاخبار تتعلق بالماضي أو المستقبل[2].

والكذب آفة اجتماعية واخلاقية بذيئة، لأنها لا تتوقف على أثر الكذب على صاحبه، بل يمتد الأثر على الأخرين بتقطيع الأواصر وإثارة البغضاء والشحناء، وفقدان الصدق والثقة بين الناس، والعديد من الأثار الهادمة الي يتسبب بها الكذاب، حيث جاء في قوله تعالى﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخۡوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (د. ت). لسان العرب. دار صادر، ج1، ص707، بيروت.

[2] النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1996). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. دار احياء التراث العربي، ج1، ص65 بيروت.

كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَئِنۡ أُخۡرِجۡتُمۡ لَنَخۡرُجَنَّ مَعَكُمۡ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمۡ أَحَدًا أَبَدٗا وَإِن قُوتِلۡتُمۡ لَنَنصُرَنَّكُمۡ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ١١ لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمۡ وَلَئِن نَّصَرُوهُمۡ لَيُوَلُّنَّ ٱلۡأَدۡبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ١٢﴾[الحشر:11-12].

وقد حرم الإسلام الكذب، فقال ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ٣٠﴾[الحج:30]. ويعد الكذب أبغض الأخلاق إلى رسول الله ﷺ، وهو من خصال المنافق فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: أية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان)[1]. فإن المتسول يظهر هنا كالمنافق الذي يكذب على الناس لكي يحصل على أموالهم وهو كاذب، وظاهرة التسول ظاهرة قبيحة تسيء الى المجتمع وسمعته، وتشوه صورته ويظهر المتسول بصورة الذليل والمحتاج وهو كاذب فهذا الكذب يقود الى الفجور ثم الى النار ومما يدلل على ذلك ما جاء في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (وإن الكذب يهدي الى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً)[2].

فإن رسول الله ﷺ يحث على الصدق والاعتناء به ويحذر من الكذب، وذلك لأن الكذب في القول أو النية يوصل إلى المعاصي والفساد، مما يقوده إلى النار. لذلك حرص الإسلام على حفظ كرامة الإنسان، والحفاظ على نفسه وصونها من التعرض للإهانة، فحذر من التسول، الذي يتنافى مع الكرامة الإنسانية التي خصها الله تعالى بها الإنسان فقال تعالى﴿۞ وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا٧٠﴾[الإسراء:70].

ولقد حل عقاب الله على كل كذاب كما في قوله تعالى﴿فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ٦١﴾[آل عمران:61]، وذلك لما يبنى على الكذب من فساد، وتبعات لا تحمد عقباها، وإن التسول هو وجه من

[1] البخاري، ابو عبد الله محمد بن أسماعيل. (د، ت). صحيح البخاري، كتاب الأيمان، باب علامة المنافق، دار طوق النجاة، ج1، ص 16، الحديث رقم (33).
[2] البخاري، ابو عبد الله محمد بن أسماعيل. (د. ت). صحيح البخاري، كتاب الأدب، دار طوق النجاة، ج8، ص25، الحديث رقم (6094).

وجوه الكذب بخلاف الواقع وحتى لو ظهر المتسول الأوراق والشهادات، وتلاعب بالمؤثرات والصور، فالكذب مصدر الشرور، وهو رأس المفاسد، وأصل الرذائل. ومن هنا، فإن المتسول غالبًا ما يستند في مسألته إلى ادعاءات غير صادقة ليستر واقعه، فيكون تسوله صورة من صور الكذب المحرم، وجاء في قوله تعالى﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ ﴿٢٢٢﴾ يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ وَأَكۡثَرُهُمۡ كَٰذِبُونَ﴿٢٢٣﴾﴾[الشعراء:221-223].

الفرع الثاني: التَّسَوُّلِ والنَّصبِ والاحتِيال

تعريف النصب لغة: يقال نصب حبالته وحبائله، وقبل الصيد واحتبله بمعنى أخذه[1]. فكأن الصائد قد احتال على صيده وينصب له الفخ ليقع فيه، فالمحتال على أموال الغير ينصب فخه بالألفاظ العذبة والمظاهر المزيفة الخادعة ليقع فيها السذج والبسطاء وربما الأشخاص العاديون، ومن إطلاقات العرب للنصب: اللحن بالقول والكلام الملحون المنمق، حيث جاء في لسان العرب وهو أي النصب:" والنصب ضرب من أغاني الأعراب. وفي الصحاح: لو غنيت لنا غناء العرب وهو غناء لهم يشبه الحداء. وفي الصحاح: غناء النصب ضرب من الألحان فكان المحتال يلحن القول. ويحسنه ليغري الآخرين بالوثوق به وتصديقه[2].

تعريف الاحتيال لغة: من الحيلة، هوَ (أَحيَلُ) من أي أكثر حِيلة[3]، ويقال: إنه لشديد الحيل، أي القوة. ويقال: لا حيلة له، ولا احتيال، ولا محيلة، ولا محالة[4]، والحيلة: حِذقٌ وجودة نظر، وقدرة على التصرف في الأمور، وتحيل المرءُ: استعمل الحيلة في تصريف أموره[5].

[1] الزمخشري، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد. (1998). أساس البلاغة. دار الكتب العلمية، ج1، ص165، بيروت.
[2] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (د. ت). لسان العرب. دار صادر، ج1، ص762، بيروت.
[3] الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد. (1999). مختار الصحاح. المكتبة العصرية، ص 86، بيروت.
[4] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (د. ت). لسان العرب. دار صادر، ج11، ص196، بيروت.
[5] عمر، أحمد مختار (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب، ج1، ص596.

واصطلاحاً يعرف النصب والاحتيال بأنهما التوصل بما هو مشروع لما هو غير مشروع[1]، وأيضا بأنهم تقديم عمل ظاهره الجواز لإبطال حكم شرعي وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر[2].

وقال ابن تيمة رحمه الله المخادعة هي المراوغة والاحتيال بإظهار الخير مع إبطال خلافه لتحصيل المقصود، فالمحتال لا يخرج عن أحد القسمين إما إظهار فعل لغير مقصودة الذي شرع له، أو إظهار قول لغير مقصودة الذي شرع له، وإذا كان مشاركاً لهما في المعنى الذي به سميا مخادعين وجب أن يشركهما في اسم الخداع[3].

ان النصب والاحتيال متمثلان في الحصول على أموال الناس بالباطل وهو حرام شرعاً، حيث جاء في قوله تعالى﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ٣٠﴾[النساء:29-30]. ويدخل تحت مسمى "أكل أموال الناس بالباطل" كل وسيلة غير مشروعة للحصول على المال، ومنها النصب والاحتيال القائمان على الغش والخداع، مما يجعلهما محرَّمين بنصوص الشرع، وتترتب عليهما العقوبات التعزيرية التي يقدّرها القاضي.

والنصب والاحتيال عماد هذه المهنة، والخديعة رأس سنامها، فلكي يحصل المتسول على المال يخدع الأخرين ويدعي ما هو ليس صحيح، ويعتبر الاحتيال من صور الاعتداء على المال، فهو مبني على أعمال ذهنية، وقدرات مهاريه يمارسها المحتال، ليوقع الضحية في شباكه، بطرق مختلفة ويعد الاحتيال في التسول محرم شرعاً، وذلك لأن وراءه خداعة للناس والحصول على أموالهم بغير حاجة، حيث جاء في المغني: "ولنا أن الله تعالى عذبَ أمة بحيلة احتالوها، فمسخهم قردة، وسماهم معتدين"[4]. وهنا يقصد بأن

[1] قلعجي، محمد رواس– قنيني، حامد صادق. (1988). معجم لغة الفقهاء. ص189.

[2] الشاطبي، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى. (1997). الموافقات. دار ابن عفان، ج5، ص187.

[3] ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. (2002). الفتاوي الكبرى. دار الكتب العلمية، ج6 ، ص19.

[4] ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي. (1984). المغني. دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ج7، ص487، الرياض.

الاحتيال الذي يوصل الى محرم فهو حرام، فالاستيلاء على اموال الناس بالباطل سواء من خلال التسول أو غيره فهو حرام.

وكلما كثر المال في المتسول كلما أغدقه المنكرات، فهو يحصل على ما يفوق حاجته، ولا يمكنه إظهار هذه النعم للناس لكيلا يفقد مورده الذي خدعهم به، ولهذا يسرف المال على شهواته وملذاته المحرمة، ولم نعتد أن نرى ورعا تقيا يعتاد المساجد فيتخذ من التسول حرفة، مع أنه أولى من غيره في تصديق أقواله، والثقة في ادعائه الحاجة، بل إن التسول هو حرفة المحتالين والنصابين ومعتادي الإجرام.

المطلب الثالث: التَّسَوُّلِ والاحتِراف

تعريف الاحتراف **لغة** وهي مصدر احترف ويقصد بها ممارسة عمل بصفة منتظمة ومستمرة بقصد الحصول على الرزق منه[1].

قال الأزهري وأحرف إذا استغنى بعد الفقر. وأحرف الرجل إذا كد على عياله[2].

تعريف الاحتراف اصطلاحاً: ويقصد به الاكتساب بالتجارة أو الصناعة. ويطلق على الاحتراف مزاولة الحرفة والاكتساب منها، بمعنى هو طلب تحصيل المال بما يحل من أسباب[3].

يقصد باحتراف التسول بأن يكون وظيفة أو مهنة يداوم عليها المتسول بشكل يومي، وهو قادر على العمل والكسب لسد حاجته، أو يكون غنياً بصنعته أو بماله[4].

[1] عمر، أحمد مختار عبد الحميد. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب، ط1، ج1، ص457.

[2] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (د. ت). لسان العرب. دار صادر، ط3، ج9، ص42، بيروت.

[3] السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل. (1993). المبسوط. دار المعرفة، ج30، ص256، بيروت.

[4] السيد، محمد السيد عوض. (2023). احتراف التسول وآلاثار المترتبة عليه في الفقه الاسلامي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، المجلد8، العدد2، ص794.

واتفق الفقهاء على أن احتراف التسول محرم[1]، إذا كان الأنسان غني بصنعته أو بماله[2]، أو إذا كان قادر على العمل والكسب لسد حاجته[3].

وقال بن حزم: "واتفقوا أن المسألة حرام على كل قوى على الكسب أو غنى إلا من تحمل حمالة أو سأل سلطاناً ما لابد منه"[4].

وذكر في القران الكريم ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾﴾[البقرة:273]. وفي هذه الآية يتضح وجه الدلالة، حيث أثنى الله –عز وجل– على الفقير المتعفف الذي لا يؤذي الناس بسؤاله، بمعنى ذم السؤال، وهذا يدل على تحريمه إلا لضرورة[5]. اما في السنة المطهرة عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول الله ﷺ: (من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر)[6]. والدلالة هنا بالوعيد الشديد للفرد الذي يطلب ويسأل الناس عن أموالهم ولديه ما يكفيه، أو قد يكون قادر على الكسب، وهذا دليل على حرمة احتراف التسول[7]. وفي الإجماع حيث عن ابن عبد البر أكد على أن تحريم سؤال الغني من خلال معرض حديثه عن اختلاف العلماء في صدقة التطوع هل تحل للغني؟، فقال:" مع إجماعهم على أن السؤال لا يحل للغني معروف الغنى"[8]. ولقد حرم الإسلام احتراف التسول لأثاره المتعددة التي تؤثر على الفرد والمجتمع منها ترويج

---

[1] الشيباني، محمد بن الحسن، والسرخسي، شمس الأئمة. .(1980) *الكسب(بشرح شمس الأئمة السرخسي)* (تحقيق وتقديم سهيل زكار، ص. 98). عبد الهادي حرصوني، دمشق. الحنفي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي. 1937. الاختيار لتعليل المختار. مطبعة الحلبي، ج4، ص176، القاهرة. المغربي، شمس الدين أبو عبدالله. 1992. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. دار الفكر، ج2، ص347.

[2] البغدادي، أبي الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي. (1999). الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي. دار الكتب العلمية، ج3، ص393، بيروت.

[3] النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف. (1991). روضة الطالبين وعمدة المفتين. المكتب الإسلامي، ج2، ص308، عمان.

[4] ابن حزم، علي بن أحمد. (1983). مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات (تحقيق عبد الرحمن عميرة). دار الكتب العلمية، ج2، ص303، بيروت.

[5] رضا، محمد رشيد. (1990). تفسير القران الحكيم (تفسير المنار). الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج3، ص75، مصر.

[6] مسلم بن الحجاج. .(2006) صحيح *مسلم* (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). بيروت: دار إحياء التراث العربي. حديث رقم 1041، ج2، ص 46، كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس.

[7] القاري، علي بن سلطان محمد. (2002). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ط. 1). دار الفكر، ج4، ص1314.

[8] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. .(1993) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، ط1، ج14، ص. 320). وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

المخدرات، وخطف الأطفال، واستئجار الأطفال والعديد من الجرائم التي تؤثر بشكل واضح على الفرد والمجتمع.

المطلب الرابع: التَّسَوُّلِ والتَّزويرِ والانتِحال

يعرف التزوير **لغة** بأنه تزيين الكذب، وزور الكلام بمعنى حرفه ولواه وحسنه وغيره وجهه. بالإضافة الى ذلك هو اصلاح الشيء وكلام مزور أي محسن[1]. وقيل في التزوير هو التمويه من موه الحديد معنى طلاه بالذهب ليظهر أنه ذهب، فهو الانحراف عن الدليل وتمويه الأصل[2].

اما اصطلاحاً فيعرف بأنه وصف الشيء بخلاف وصفه وتحسينه، حتى يخيل الى من راه او سمعه انه بخلاف ما هو به، فهو تمويه الباطل بما يوهم بأنه حق[3].

أما الإحتيال لغة يقال: لا حيلة له، ولا احتيال، ولا محالة ولا محيلة، وهو بمعنى طلب الحيلة وهي الحذق في تدبير الأمور أي تقليب حتى يهتدي إلى الطلوب، والاحتيال والمحاولة هو مطالبتك الشيء بالحيل[4].

واصطلاحاً عرفه الشاطبي بأنها تقديم عمل ظاهر الجواز وذلك لإبطال حكم شرعي وتحويله في الظاهر الى حكم مختلف اخر. وعرفه ابن القيم بانه نوع مخصص من العمل والتصرف الذي يتحول به فاعله من حال إلى حال، ويغلب عليه بالعرف استعماله في سلوك الطرق الخفية، التي يتوصل بها المحتال الى حصوله على غرضه[5]، وذكر ابن القيم انه إذا كان المقصود حسناً كانت الحيلة حسنة، وإذا كان قبيحاً كانت الحيلة قبيحة، وإن كانت نيته فسوقاً ومعصية، كانت الحيلة فسوقاً ومعصية[6].

---

[1] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (د. ت)، لسان العرب. دار صادر، ج4، ص 337، بيروت.

[2] بن عباد، كافي الكفاة. (1993) المحيط في اللغة (تحقيق محمد حسن آل ياسين). دار الكتب العلمية، ط1، ج9، ص81، بيروت. المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين. .(2007) التوقيف على مهمات التعاريف. (تحقيق رضوان الدية). دار الفكر المعاصر، ط1، ج1، ص 390، بيروت.

[3] الصنعاني، محمد بن إسماعيل. (د. ت). سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام. دار إحياء التراث العربي، ج3، ص38، بيروت.

[4] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (د. ت). لسان العرب. دار صادر، ج11، ص 186، بيروت.

[5] ابن القيم، محمد بن أبي بكر. .(1991) *إعلام الموقعين عن رب العالمين*. دار الكتب العلمية، ط1، ج3، ص145، بيروت.

[6] ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (د. ت). *إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان*، مكتبة المعارف، ج1، ص 358، الرياض.

ولقد اهتم الإسلام بالقيم الأخلاقية واكد على مكانتها العظيمة، وحددها اساس للتعامل بين الناس، أهمها الصدق بكل تصرفاته الفعلية أو القولية، للوصول بالبشرية لإقامة العدل المنشود ومنع الظلم المذموم، قال تعالى﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞ ٢٥﴾[الحديد:25] ، فكان المقصد العام للرسالات منع الظلم وإقامة العدل، ولكن لما ابتعد الناس عن شرع الله تعالي، ولم ينتهوا عما نهى عنه، ولم يلتزموا بأوامره، ظهر الظلم في المجتمعات ومن صوره التسول من خلال التزوير والانتحال.

ويعتبر الانتحال أحد صور التزوير سواء من خلال انتحال شخصيات غير صحيحة أو انتحال عاهات لا توجد بالشخص المتسول، فيستخدم التزوير والانتحال من خلال أن يقوم المتسول في انتحال بعض العاهات المصطنعة، وطلب المساعدة للتبرع في مشروع خير مثل مسجد أو روضة، واستخدام التزوير من خلال عرض أوراق مزيفة لحوادث وهمية لم تحدث على سبيل المثال فواتير ماء، أو كهرباء، أو روشتة دواء، أو من خلال اصطحاب اطفال معاقين، او استئجار الأطفال من أسرهم، والادعاء بالتخلف العقلي وغير ذلك من الأساليب[1].

وقد حرم الله عز وجل التزوير والانتحال من خلال عدة أدلة منها:

أولاً: من القران الكريم

قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ يَكۡتُبُونَ ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشۡتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا يَكۡسِبُونَ ٧٩﴾[البقرة:79].

وجه الدلالة إن الله عز وجل توعد لأهل الكتاب حينما غيروا وكتبوا وبدلوا في الكتاب بأيديهم زوراُ وكذباً وزوراً، ثم أدعوا أن ما كتبوه هو ما أنزله الله، فتوعدهم الله بالدمار والهلاك نتيجة لذلك. فالتزوير هو تبديل

[1] زهران، اسماء. (1995). دراسة اجتماعية لظاهرة التسول في محافظة كفر الشيخ. المؤتمر السابع للدفاع الاجتماعية، الجمعية العامة للدفاع الاجتماعي، ص89-104، القاهرة، مصر.

الحقيقة ومشابهة لأهل الكتاب، الذين توعدهم الله بالوعيد والعذاب وهذا دليل على التحريم، ووجه المشابهة بين التزوير وما فعله اهل الكتاب واضحة.

ثانياً: من السنة النبوية

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي الى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي الى الناس، وما يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذاباً)[1].

وجه الدلالة من الحديث الشريف هنا هي دليل وفضل الصدق وأنه ينتهي بصاحبه الى الجنة، ودليل على قبح الكذب وأن ينتهي بصاحبه الى النار، والتزوير داخل في مسمى الكذب، لأنه إظهار للباطل في صورة الحق، ولذلك يأخذ حكمه في التحريم، ويترتب عليه نفس الوعيد الوارد في الكذب؛ إذ هو وسيلة من وسائل الفجور، وينتهي بصاحبه إلى النار.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن التسول يُعد من أفعال التعزير التي يقدّر القاضي عقوبتها وفق ظروف الشخص والمكان والزمان. وإذا اقترن التسول في الكذب أو النصب أو الاحتيال أو التزوير والانتحال، فإنه يُصنف ضمن أكل أموال الناس بالباطل ويعاقب عليه تعزيريًا. كما أن احتراف التسول يزيد من خطورة الفعل ويبرز سوء قصد الشخص واستمراريته في استغلال الآخرين، ولكنه لا يُعد تكييفًا فقهيًا مستقلاً، بل ظرفًا يُؤخذ في الاعتبار عند تقدير العقوبة. وعليه، فإن التكييف الفقهي للتسول يهدف إلى حماية المجتمع وكرامة الإنسان ومنع استغلال الحاجة في الباطل، وهو ما يبرزه الفقه الإسلامي في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية.

[1] البخاري، أبو عبد الله محمد بن أسماعيل. (د. . ت). صحيح البخاري، كتاب الأدب، دار طوق النجاة، ج8، ص25، رقم الحديث (6094).

المبحث الثاني: حُكْمُ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ الإسلامي

المطلب الأول: حُكْمُ الأموالِ التي يجمعها المُتَسَوِّل

إن جمع الاموال من خلال التسول بغير حاجة هو أحد طرق تحصيل الأموال الحرام، والتي هي احدى طرق أكل المال في الباطل، وهذا ما نهانا عنه الله عز وجل، حيث قال تعالى﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩﴾[النساء:29]. وحذر النبي ﷺ من التكسب واستعجال المال بالحرام، فالتسول هو صورة من صور التكسب الحرام، وجاء في قول رسول الله ﷺ (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللهَ وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ فَأَنْزَلَ اللهُ)[1].

ويختلف حكم الأموال التي يجمعها المتسول باختلاف حال المتسول والآلية التي يجمع فيها المال، ولكن الأصل أن تكون الأموال تم اكتسابها بطرق مشروعة وبناء على ذلك يمكن تصنيف الأموال التي يجمعها المتسول فيما يلي:

- أموال يجمعها المتسول بطرق مشروعة:

ويقصد بها الأموال التي يحق للمتسول أخذها عند تحقق الحاجة الضرورية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دون احتيال أو كذب. وقد بيّنت النصوص الشرعية الحالات التي يجوز فيها السؤال، ومنها: العجز عن الكسب مع الفقر، أو وجود دين لا يستطيع سداده، أو إصابة الإنسان بجائحة تستنزف ماله.

وقد ورد في الحديث الشريف عن النبي ﷺ أنه قال: "أن المسألة لا تحل لأحد إلا لثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة

[1] البخاري، أبو عبدالله محمد بن أسماعيل. (د. ت). صحيح بخاري، كتاب الأيمان والنُذور، دار طوق النجاة، ج8، ص137، رقم الحديث (6676).

حتى يصيب قواماً من عيش، ورجل أصابته فاقة فقال ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش"[1].

وعليه، فإذا تحققت إحدى هذه الحالات دون وجود نصب أو كذب أو تحايل، جاز للمتسول ما يأخذه من المال، ويصبح له الحق في التصرف فيه كما يتصرف في سائر أمواله.

- أموال يجمعها المتسول بطرق غير مشروعة:

ان المال الذي يحصل عليه المتسول بطرق غير مشروعة هو حرام الأصل، الحكم الشرعي لهذه الأموال يختلف حسب طريقة تحصيل المال.

1. المال المجموع بالكذب أو الاحتيال أو الغش:

فالمال المجموع من خلال الكذب او الاحتيال او الغش فهو حرام حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من غش فليس مني"[2].

2. المال المجموع من السؤال دون حاجة:

السؤال لغير حاجة قال الرسول ﷺ:"من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر"[3].

وقال تعالى ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾[البقرة:188].

وبذلك يتضح أن الشريعة الإسلامية شددت في تحريم الأموال المأخوذة بغير وجه حق، حمايةً للمجتمع وصونًا لكرامة الفرد.

---

[1] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص722، رقم الحديث 1044، القاهرة.

[2] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. كتاب الإيمان باب قول النبي من غشنا فليس منا، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج1، ص99، رقم الحديث (102)، القاهرة.

[3] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص720. رقم الحديث (1041)، القاهرة.

وترى الباحثة بناء على ما ورد وذكر سابقا من القران الكريم، وما ثبت في السنة من النهي عن السؤال لغير حاجة، أن الأموال التي يجمعها المتسول بغير استحقاق شرعي تعد أموالًا محرمة.

وذهب بعض العلماء المعاصرين إلى أنه يمكن دفع هذه الأموال لجهات رسمية مثل خزينة الدولة (بيت مال المسلمين) أو التبرع بها في وجوه الخير كبناء المساجد، وذلك بنية إبراء الذمة.

وبناءً عليه، فإن حكم التصرف في هذه الأموال هو:

1. ردها إلى أصحابها إن أمكن.
2. التوبة الصادقة مع العزم على عدم العودة للتسول المحرم.
3. إن جُهل أصحاب المال، فإن المتسول يتصدق بها بنية أنها صدقة عن أصحابها، أو يضعها في بيت مال المسلمين أو في المصالح العامة، ليبرئ ذمته أمام الله.

المطلب الثاني: آراءُ الفقهاءِ حولَ حكم التَّسَوُّل، والرأي الراجح

إن التسول من غير حاجة، يسبب لصاحبه الذل والخزي في الدنيا، ويكون جزائه في الآخرة العذاب الشديد، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴿١٠﴾﴾[البقرة:10].

وقد أجمع الفقهاء على عدم مشروعية التسول، وأباحوه فقط لحاجة، بشروط وقيود، بحيث لا يسأل المتسول أكثر من حاجته، ولا يزيد عما يلزمه، ومع ذلك فقد حثت النصوص على أن صاحب الحاجة يطلبها من الله ولا يطلبها من الناس؛ لأن الله تعالى بيده العطاء والخير وهو الوهاب الرزاق، وهو الغني والمغني سبحانه عن سؤال الناس. وفيما يلي سيتم توضيح أراء الفقهاء حول هذه الظاهرة والرأي الراجح.

الفرع الاول: أراء الفُقَهاء حَولَ حكم التَّسَوُّلِ

من أساليب الفقه في سد الذرائع ما يتعلق بوجوب النفقة على الناس، كل فيما يخصُه، بحيث ينفق المرء على أهل بيته ومن يعول، ووجوب الزكاة على مَن بلغ ماله نصاباً، بحيث لو أخرج جميع أصحاب

الأموال زكاة أموالهم لما بقي محتاج، بالإضافة إلى ذلك فقد حث الفقه الإسلامي على العناية والاهتمام بالمساكين، لتحقيق التكافل الاجتماعي، والمساهمة في التقليل من السائلين، وقد حذر الإسلام من الشح والبُخل، بسبب منافات هذه الصفات للآداب والأخلاق الإسلامية[1].

ولأن الإسلام حريص على حفظ كرامة المسلم، وصيانته من التعرض للوقوف موقف الهوان والذل، فقد حذر من التسول، وقد حرم المسألة على من يملك ما يغنيه عن المسألة سواء من مال أو قدرة على التكسب، سواء كان ذلك من تطوع أو كفارة أو زكاة، فلا يحل للمتسول أن يأخذه لأن لا حق له فيه، لقول الرسول ﷺ: "من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر"[2]، بالإضافة إلى قوله: "إذا سألت فأسال الله، وإذا استعنت فاستعن بالله"[3] وهذا يعني أن اتخاذ التسول صنعة أو حرفه فإنما يأكل أموال الناس بالباطل، سيسأل عنه أما الله عز وجل بالتالي لا يجب التصدق لهذه الفئة، بل يجب وعظهم ونصحهم، كي لا يتخذون من التسول مهنة وحرفه.

ولا خلاف بين الفقهاء في أن السؤال مكروه كراهة التنزيه حتى لوكان يوجد سبب شرعي؛ وذلك لأنه يتضمن نوعاً من الذل، بالتالي يجب على المؤمن صون نفسه عن الذل[4]. لما فيه من إظهار الشكوى من الله، وهذا ممنوع لأنه يجب الصبر على الشدائد لعظم الجزاء عليه، وذلك لأن ضيق الرزق من صور البلاء من الله عز وجل لعبده، فيمتحنه فإما يصبر فينال الأجر، أو يجزع فيحاسب على جزعه، بالتالي يجب عليه أن يسأل الله دون غيره فهو مفرج الكرب. فسؤال المخلوق دون الخالق واللجوء اليه مكروه، والأولى أن يأخذ المسلم بأسباب طلب الرزق ولا يسأل، لأن الرزق يأتيه بدون سؤال إذا اخذ بالأسباب.

وعن ابن القيم رحمه الله الذي أكد أن المسألة في الأصل حرام، إلا أنها أُبيحت عند وجود ضرورة أو حاجة، وذلك لأنها ظلم في حق المسئول، وظلم في حق السائل، أما الأول فلأنه بذل فقره وسؤاله

---

[1] العمراني، هويمل بن محيسن. 2021. قاعدة سد الذرائع وأثرها في مكافحة التسول. مجلة الدراسات العربية، المجلد 44، العدد 7، ص3460.

[2] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص 720، حديث رقم (1041)، القاهرة.

[3] الترمذي، محمد بن عيسى. .(2007) سنن الترمذي (تحقيق أحمد شاكر). دار إحياء التراث العربي، ج5، ص233، حديث رقم (2516)، صححه الألباني.

[4] السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهيل. (1993). المبسوط. دار المعرفة، ج30، ص275، بيروت.

واستعطاء لغير الله، وهو نوع من أنواع العبودية، فهي ظلم للإخلاص لله وتوحيده والتوكل عليه، واستغنى بسؤال الناس عن مسألة رب الناس، اما بالنسبة لمن يُسأل المال، فلأنه يسأل عما ليس عنده، فأوجب له بسؤاله عليه حقا لم يكن له عليه، وعرضه إما للوم إذا منع العطاء، أو لمشقة البذل إذا أعطى ما سُئل عنه، وأما ظلم نفسه فهو ذلَ لغير خالقه، وأنزل بنفسه، بالتالي فهو رضي أن تكون نفسه تحت نفس المسؤول وبده تحت يده[1].

وايضا اتفق الفقهاء[2] على أن المسلم لا يحل له أن يسأل الناس إلا إذا لم يجد ما يسد به رمقه، والرمق هو بقية الحياة، والتمسك بالحياة هو واجب عليه، فإذا لم يجد ما يسد به رمقه أحل له أن يسأل. بالإضافة إلى ذلك اتفق الفقهاء على أن كل ضرورة تقدر بقدرها، وسؤال العبد لا يجوز إلا لضرورة، بحيث لا يسأل السائل إلا بقدر الحاجة لسدها، ولا يزيد عليها. ولا خلاف بين الفقهاء حول فيمن اشتد عجزه عن الكسب وجوعه بأنه يجب عليه أن يطلب من الناس، فإن لم يطلب من الناس وبقي حتى هلك كان أثماً، لأن السؤال فرض عليه في هذه الحالة[3].

ويفرض على جار العاجز عن السؤال أو الكسب وكل من لديه علم بحاله إذا كان يملك ما يسد به رمق هذا المحتاج أن يطعمه بسد رمقه، وإذا لم يكن الآخرون يعلمون بحالته، فيجب على المسلم الذي لا يملك ما يسد به رمقه أن يُبلغ الأغنياء بحاجته، فإذا مات المحتاج أثم هو ومن معه من الأغنياء الذين يعلمون بحاله[4].

وأكد ابن باز على ان التسول لا يجوز إلا في ثلاث حالات بينها النبي ﷺ في حديث صحيح أخرجه مسلم عن قبيصه بن مخارق الهلالي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال "أن المسألة لا تحل لأحد إلا لثلاثة: رجل

[1] ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (1996). مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي). دار الكتاب العربي، 92، ص370، بيروت.

[2] السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهيل. (1993). المبسوط. دار المعرفة، ج30، ص275، بيروت. عليش، محمد. (1984). منح الجليل شرح مختصر خليل. دار الفكر، ط1، ج2، ص455، بيروت.

[3] السرخسي، شمس الأئمة. (1980). الكسب. عبد الهادي حرصوني، ص87. دمشق. السرخسي، محمد بن أحمد بني أبي سهل. (1993). المبسوط. مطبعة السعادة، ج30، ص272، مصر.

[4] السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهيل. (1993). المبسوط. دار المعرفة، ج30، ص275، بيروت.

تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش، ورجل أصابته فاقة فقال ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش[1]". في هذا الحديث وضح النبي ﷺ أنواع المسألة المباحة، وما سواها محرم، حيث من كان عنده ما يسد حاجته حرمت عليه المسألة، وأما من أضطر عليها فلا حرج عليه أن يسأل بقدر الحاجة.[2] وقد وضح الحديث السابق ثلاث حالات تحل فيها التسول، وهي كما يلي:

أولاً: سؤال صاحب الحمالة:

ويقصد هنا بأنه يباح السؤال لمن تحمل دية بسبب التعدي على طرف أو نفس، وإذا تحل مالاً، من أجل تسكين فتنة وقعت بين طائفتين، والدلالة على ذلك من القران الكريم حيث قال ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١﴾[الأنفال:1]، وهنا وجه الدلالة أن الله عز وجل قد أمر بإصلاح ذات البين من خلال المساعدة بالمال والإصلاح، وهذا دليل على مشروعية الحمالة.

اما في السنة المطهرة أن عن قبيصة بن مخارق الهلالي، قال: تحملت حمالة، فأتيت رسول الله ﷺ أساله فيها، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة، فنأمر لك بها، قال: ثم ثال:" يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يصبها، ثم يمسك)[3]. وهنا وجه الدلالة أن النبي ﷺ أباح لمن تحمل حمالة سؤال الناس ليقضي دينه، فإذا قضى ما تحمله يجب أن يرجع الى الأصل وهو أن السؤال محرم في حقه.

[1] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص 722، حديث رقم (1044)، القاهرة.

[2] ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن. (1990). مجموعة فتاوي ومقالات متنوعة (جمع وإشراف: محمد بن سعد الشويعر). دار القاسم، ج14، ص319، الرياض.

[3] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص 722، حديث رقم (1044)، القاهرة.

ثانياً: من أصابته جائحة:

وهنا أباح الإسلام بمن اصابته جائحة ظاهرة فأذهبت ماله أن يسأل الناس ليتمكن من الحصول على ما يسد خلته وحاجته، فإذا ما سد حاجته يعود إلى أن السؤال حرام في حقه.

والدليل من السنة المطهرة في حديث قبيصة ومن ضمنه:"... ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، أو قال سداداً من عيش..."[1].

وهنا وجه الدلالة، بأن من أصاب ماله ضرر سواء كان سماوي كالحر، والبرد، او أرضية مثل الغرق، او الحرق، فلم يبق له شيء ليسد حاجته، أجاز وحل له المسألة، ليحصل على ما يعوله[2].

ثالثاً: من أصابته فاقة:

يقصد هنا بمن أصابته حاجة أو فاقة شديدة، وذلك لسبب غير ظاهر مثل فقد المال بسبب السرقة، أو خيانة، وفي هذه الحالة يباح التسول أو السؤال، حتى يتمكن السائل من سد حاجته، بشرط انتشار الخبر واشتهاره بين قومه؛ لأن الإعسار من الأمور الخفية التي تقوى فيها التهمة بإخفاء المال، فاشتهار الأمر هو دليل على براءته من ذلك، وأدعى للناس الى سرعة إجابته.

والدليل من القران الكريم متمثل في قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ١٩٥﴾[البقرة:159].

وجه الدلالة هنا أن من أُصابته شدة الحاجة أو الفاقة فلم يكن له ما يسد حاجته الضرورية من ملبس ومأكل وغيرهما يجوز له أن يسأل، وهنا يجب عليه السؤال احترازاً لنفسه عن التهلكة[3].

---

[1] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص 722، كتاب الزكاة، باب من تحل له المسألة، حديث رقم (1044)، القاهرة.

[2] الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله. (1997). الكاشف عن حقائق السنن (تحقيق عبد الحميد هنداوي). مكتبة نزار مصطفى الباز، ج5، ص1509، الرياض.

[3] البغوي، الحسين بن مسعود. (1997). معالم التنزيل (تحقيق محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش). دار طيبة للنشر والتوزيع، ج21، ص214، ط4، الرياض.

والدليل من السنة المطهرة:

عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ:" المسائل كدوح يكدح بها الرجل وجهه، فمن شاء أبقى على وجهه ومن شاء تركه إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان أو في أمر لا يجد منه بُدا"[1].

وجه الدلالة في هذا الحديث أن النبي ﷺ استثنى من حرمة السؤال من لا يجد سبيلاً أخر غيره مثل من اجتاحت على ماله جائحة، والحمالة، ومن أصابته فاقة[2].

اتفق الفقهاء على أن التسول محرم شرعًا إلا عند الضرورة القصوى، مثل من فقد ماله بسبب فاقة أو جائحة أو تراكم الديون، أو من لا يستطيع العمل لسد حاجته الأساسية. وأكدوا أن السؤال يجب أن يكون بقدر الحاجة فقط، وألا يكون بقصد التوسع أو الربح أو التحايل على الناس. كما شددوا على وجوب الاعتماد على أسباب الكسب المشروع قبل اللجوء إلى السؤال، حفاظًا على كرامة الإنسان وحقه في الاستقلال عن الناس ما دام قادرًا على الكسب.

وبعد توضيح رأي الفقهاء بالتسول، يجدر التطرق إلى حالة خاصة في المساجد، حيث تناول الفقهاء حكم التسول في المسجد على وجه الخصوص، لما فيه من تعارض مع مقصد المسجد كمكان لسكينة والعبادة وقد كانت أراءهم في أن ذهب جمهور الشافعية والحنابلة إلى كراهة السؤال في المسجد كراهة تنزيه، وكراهة التنزيه هنا تعني أن الفعل مكروه للحفاظ على قدسية المسجد، وليست تحريمًا، وتنتفي إذا دعت الحاجة[3].

وقد نقل الخطابي أن بعض السلف كرهوا المسألة في المسجد[4].

---

[1] أبو داوود، سليمان بن الأشعث. سنن أبو داوود (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). المكتبة العصرية، ج2، ص119، رقم الحديث (1639)، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، بيروت، الحديث اسناده صحيح، وأخرجه الترمذي(688)، والنسائي(2391) في مسند الامام أحمد(20219)، وصحيح ابن حبان(3397)وقال الألباني في صحيح الجامع ، حديث صحيح.

[2] القاري، علي بن سلطان محمد. (2002). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. دار الفكر، ط1، ج4، ص1316، بيروت.

[3] الدمياطي، محمد بن أحمد. (د. ت). فتح العلاّم شرح مرشد الأنام. دار المعرفة، ط1، ج3، ص221، بيروت.

[4] خطابي، حمد بن أحمد. (د. ت). معالم السنن. دار المعرفة، ج1، ص124، بيروت.

كما جاء في كتب الحنابلة: "ويُكره السؤال، أي سؤال الصدقة في المسجد"[1]. و"قيل: يُكره السؤال والتصدق في مسجد"[2].

أما القول الثاني، فقد ذهب إليه بعض الحنفية[3]، وبعض المالكية[4]، حيث يرون تحريم التسول في المسجد. قال الحصكفي: "ويحرم فيه السؤال" أي في المسجد[5]. وذكر المالكية النهي عن السؤال في المسجد، إذ قال الإمام مالك: "أرى أن يُنهى عن ذلك" عند سؤاله عن المتسولين الذين يُلحّون ويُظهرون البكاء[6]. كما علل بعض فقهاء المالكية هذا النهي بأن المسجد "سوق الآخرة"، والتسول فيه يُعد إخلالًا بحرمته، وقد يشوش على المصلين[7].

الفرع الثاني: الرَأي الراجِح حَولَ التَّسَوُّلِ.

رأى الفقهاء أن التسول في الأصل محرم شرعًا لما فيه من ذل وإهانة للإنسان وأضرار على المجتمع، إلا أنه استثني في حالات الضرورة مثل من أصابته جائحة أو فاقة شديدة أو تراكمت عليه الديون. وقد اختلف الفقهاء في تفصيل هذه الحالات وقيودها، إلا أن جمهورهم اتفق على أن السؤال يجب أن يكون محدودًا ومؤقتًا وبقدر الحاجة، مع الالتزام بالسعي للكسب المشروع قبل اللجوء إلى التسول.

ومن خلال ما سبق عرضه من أقوال أهل العلم ونصوص شرعية، فإن الباحثة هو أن التسول في الأصل محرم شرعاً إذا كان دون حاجة ضرورية، لأن غير ذلك فيه مخالف لشرع، وإهانة لكرامة الإنسان، وقد أكدت الشرعية الإسلامية على ضرورة حفظ كرامة النفس والاعتماد عليها في الكسب، وتوعدت لكل من يسأل الناس تكثراً دون حاجة ضرورية.

---

[1] البهوتي، منصور بن يونس. (د. ت). كشاف القناع عن متن الإقناع. دار الفكر، ج2، ص431، بيروت.

[2] ابن مفلح، إبراهيم بن محمد. (د. ت). *الفروع*. عالم الكتب، ج2، ص98.

[3] الحصكفي، محمد بن علي. (د. ت). الدر المختار شرح تنوير الأبصار. دار الكتب العلمية، ج2، ص433.

[4] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (د. ت). المنتقي شرح الموطأ. (تحقيق: محمد فتحي عبد الباقي). بيروت: دار الفكر، ج2، ص343.

[5] الحصكفي، محمد بن علي. (د. ت). الدر المختار شرح تنوير الأبصار. دار الكتب العلمية، ج2، ص433.

[6] ابن رشد، محمد بن أحمد. (1988). البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة (تحقيق محمد حجي وآخرون). دار الغرب الإسلامي، ط1، ج18، ص160، بيروت.

[7] الونشريسي، أحمد بن يحيى. (1981). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب (تحقيق: محمد حجي وآخرون). دار الغرب الإسلامي، ط1، ج1، ص147، بيروت.

وقد أباحَت الشريعة الإسلامية في رحمتها وعدلها عدة حالات صعبة وأباحت لها التسول منها لمن أصابته جائحة، أو لحقت به فاقة شديدة، أو من تراكمت عليه الديون، ولكن بشرط أن تكون حاجة الفرد حقيقية ومؤقتة ليست دائمة. بالتالي فإن الرأي الراجح الذي أميل له كباحثة هو أن التسول لا يجوز شرعاً إلا لضرورة وضمن ضوابط بحيث لا يكون بقصد التوسع أو الربح أو التحايل.

المبحث الرابع: القوانينُ الفِلَسْطِينِيّةُ والتَّسَوُّل

المطلب الأول: القانونُ الأساسيُّ الفِلَسْطِينِيّ

لم يذكر القانون الأساسي الفلسطيني ظاهرة التسول ضمن مواده، فهو يتعلق بنظام الحكم الساري في فلسطين.

المطلب الثاني: قانونُ العقوباتِ الفِلَسْطِينِيّ

قانون العقوبات الساري في فلسطين هو قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وبالرجوع الى النصوص القانونية والتشريعات المقارنة، نجد أنه لم يعرف التسول بشكل، بل ذكر أن السلوك الإجرامي الذي يقوم به الجاني للحصول على المال والعقوبة المقررة له، وأن اغلبها تحدثت عن طرق ارتكاب هذه الظاهرة والعقوبة المقررة لها. وبالرجوع إلى نص المادة (389) من قانون العقوبات الاردني الساري في فلسطين نجد أن ما جاء فيه يتوافق مع بعض المفاهيم الفقهية التي عرفت التسول بأنه سلوك إجرامي غير مشروع حيث يقوم به الجاني، وهو متمثل بطلب الصدقة أو الاستجداء من الغير بدون مقابل مما يترتب على هذا السلوك عقوبة أو تدابير احترازية[1].

واكد قانون العقوبات الفلسطيني على أن التسول هو تصرف منافياً للآداب في محل عام، وهو طلب الصدقة من الناس من خلال التعذر بعرض عاهات أو جروح في المتسول أو بأي طريقة أخرى سواء أن يكون المتسول جالساً في محل عام أو متجولاً، أو أن يتسول من خلال أن يقود ولداً دون سن السادسة عشر من عمره لجمع الصدقات والتسول أو أن يشجعه على ذلك، واكد قانون العقوبات الفلسطيني على أن كل من يجمع تبرعات خيرية مهما كان نوعها بناء على ادعاء كاذب يعتبر متسول[2].

[1] قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960.

[2] قانون العقوبات، رقم (16) لسنة 1960.

المطلب الثالث: قانونُ العملِ الفِلَسْطِينِيّ

اكد قانون العمل ضمن مبادئه العامة على ان العمل حق لكل مواطن فلسطيني قادر على العمل، واكدت على ان كل شخص قادر على العمل يمكنه أن يسجل أسمه في مكتب العمل الواقع في مكان إقامته، وأكد قانون العمل على ان مكاتب العمل ملزمة بالالتزام بتنسيب العمال المسجلين لديها والأسبقية في التسجل لهم الأولوية، بالإضافة إلى ذلك فقد حدد القانون نسبة تشغيل العمال المعوقين وهي 5% من حجم القوى العاملة في المنشأة، وحافظ القانون على حقوق العاملين في فلسطين واكد على واجبات صاحب العمل لهم، وحدد الحد الأدنى للأجور، حتى يتمكنون العاملين من توفير حاجاتهم الأساسية[1].

ووضح قانون العمل الفلسطيني شروط وظروف العمل بما يحفظ حقوق العامل ويوفر له الراحة في العمل ومن ضمنها ما يلي:

- تتمثل ساعات العمل الفعلية في الأسبوع في 45 ساعة.
- أن تخفض ساعات العمل اليومي بما لا يقل عن ساعة واحدة في الأعمال الضارة بالصحة أو الخطرة.
- وأكد على أنه يجب أن تتخلل ساعات العمل اليومي فترة أو أكثر لراحة العامل، بحيث لا تزيد عن ساعة، وألا يعمل العامل أكثر من خمس ساعات بشكل متواصل.
- أما بالنسبة لساعات العمل الإضافية فقد أكد أنها لا يجوز أن تتجاوز أثني عشر ساعة في الأسبوع، ويكون أجر كل ساعة ونصف عن كل ساعة عمل إضافية.
- ويحق للعامل اجازات عمل مختلفة منها سنوية، وإجازة أعياد، وإجازة حج، والعديد غيرها.
- ووضح القانون ايضا الأجر المستحق للعامل، وكيفية دفعه بالمكان والزمان.
- ووضح الحسم من أجر العامل، إلا في حالات استثنائية منها السلف أو الغرامات حسب القانون.

[1] قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000.

- وحدد القانون لجنة أجور تعمل على تحديد الحد الأدنى للأجور ودراسة السياسات العامة للأجور.
- وحدد قوانين السلامة والصحة المهنية للعامل.

بالتالي فإن القانون يشجع على العمل ويسعى بشكل واضح للحد من ظاهرة التسول بوجود نصوص واضحة تسعى للحفاظ على حقوق العمال الذين يعملون، وحقوق الذين يسعون للعمل، وذلك لعدم اتجاههم نحو التسول واتخاذ منه مهنة او حرفة أو الاعتماد عليه فقط في سد الحاجات الأساسية.

المبحث الخامس: مُقارنةٌ بينَ الفِقهِ الإسلاميّ والقانونِ، في حُكْمِ التَّسَوُّل

منع الإسلام التسول وذم المتسولين إلا للضرورة الملحة وحدد هذه الضرورة، أما اذا كان للاستكثار فقد حرمه، وذلك لما فيه من أضرار على المجتمع واستغلال للناس، فهو ظاهرة غير حضارية، له أثار سلبية، ونتائج عكسية على المجتمع، بحيث تظهر المجتمع وكأنه مجتمع متسولين وعجزة، وتظهر فيه البطالة، ويخيم فيه الكسل، لذلك نهى الدين الإسلامي عن التسول، ودعاهم الى التوكل على الخالق الرزاق وجاء في قوله تعالى﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣﴾[الطلاق:2-3].

وبناء على ما سبق فإن الإسلام حرم التسول لما له فيه من ذل وإهانة للنفس البشرية، الذي أمر على صيانتها والمحافظة عليها من خلال العمل المشروع، من أجل سد حاجات الإنسان بالطرق المشروعة وأن الله يستر على عباده بطلب الرزق بالطرق المشروعة، ولكن لا حرج لمن ليس له مال بمعنى الفقر الشديد وفي ذات الوقت لا يستطيع التكسب لعلل حددتها الشريعة الإسلامية وهو لاستثناء.

ولكن في قانون العقوبات الفلسطيني لم يحدد مفهوم واضح للتسول، بل أكتفى بتعداد حالات التسول وترك ضبط مفهومه لشراحه، بالإضافة الى ذلك لم يساير القانون ما جاء في أحكام الشريعة الإسلامية من التحريم والاستثناء بما يخص التسول، فهو لم يستثني المتسول لسبب قاهر أو لفقر شديد، كما حددت الشريعة الإسلامية، حيث انزل العقوبة على المتسول من أول مرة مهما كان ظرفه إلا اذا وافق على اخراجه من العقوبة وزير الشؤون الاجتماعية، وفيما بعد سنتناول العقوبات المتعلقة بالمتسول حسب القانون الفلسطيني.

الفصل الثالث

عُقوبةُ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ والقانون

المبحث الأول: عُقوبةُ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ الإسلاميّ

حثت الشريعة الإسلامية على الإنفاق لوجه الله تعالى، لقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٤٥﴾[البقرة:245]، وحث الإسلام على بذل الصدقات، وجاء في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠﴾[التوبة:60]. ووعد الله عز وجل على ذلك بالثواب الكبير والأجر الجزيل، ولا يخفى على المسلم فوائد بذل المعروف للمسلمين والإحسان للفقراء، بالإضافة إلى فوائد الصدقات.

وحذر الله عباده في عدة مناسبات من الكسل في طلب الرزق بغير ذريعة، حتى لو كانت بحجةالتفرغ للعبادة، وأيضا حذر الله عز وجل من الاعتماد على الصدقة واللجوء للسؤال، من أجل كسب قوت يومهم على الرغم من قدرتهم على العمل، لأن المحتاج الحقيقي تحل له الصدقة، وليس المتكاسل عن أداء عمله، أو من يمد يده للناس، وإنما المحتاج الحقيقي هو الذي لا يبين فقره للناس، وهو الذي يتعفف، وفي هذا الموضوع وردت نصوص قرانيه، وأحاديث نبوية، فجاء في القران الكريم قوله تعالى ﴿ لِلۡفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحۡصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسۡتَطِيعُونَ ضَرۡبًا فِى ٱلۡأَرۡضِ يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعۡرِفُهُم بِسِيمَٰهُمۡ لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗاۗ وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ٢٧٣﴾[البقرة:273]. وقول النبي ﷺ (ليس المسكين بالذي ترده التمرة والتمرتان، ولا اللقمة واللقمتان، إنما المسكين المتعفف اقرءوا إن شئتم (لا يسألون الناس إلحافاً)[1]. وقوله ﷺ وهو على المنبر، وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة (اليد العليا خير من اليد

[1] مسلم، ابو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري. صحيح مسلم. كتاب الزكاة، باب المسكين الذي لا يجد غنى، ولا يفطن له فيتصدق عليه، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص713، رقم الحديث (1039)، القاهرة.

السفلى، واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة)[1]، فاليد العليا هي يد المنفعة، واليد السفلى هي اليد السائلة.

إلا انه نتيجة لانتشار البطالة وتفشي الجهل والتشرد، فقد ظهرت هذه الفئة منهم من هو مدرب على إتقان الاحتيال والنصب، ومنهم من يتصنع الجنون والبلاهة، ومنهم من يدعي بموت والده أو والدته، أو تعرضه لحادث، أو إصابته بمرض، أو تراكم الديون عليه، والبعض الأخر يجلب معه مساعداً مثل طفل صغير، وغيرها من الأكاذيب التي يستعطف بها قلوب المؤمنين.

وتتلخص عقوبات التسول في الفقه الاسلامي فيما يلي:

- العقوبات الدنيوية:

وقد نهت الشريعة الإسلامية عن استجداء الناس والتسول للحصول على أموالهم بغير حق، أيضا فهي ذمت من يفعل ذلك، وفعله محرم، وقد جعلت لولي الأمر الحق في أن يعاقبه بما يراه مناسباً لحكم الشرع من العقوبات الدنيوية. بالإضافة إلى ذلك فالشريعة أجازت معاقبة المتسول ومصادرة أمواله، ووضع هذه الأموال في بيت المال تأديباً له، لأن هذه الأموال جمعت من العديد من الناس، ومن الصعب إعادتها لهم، وهذا ما فعله عمر رضي الله عنه[2].

- العقوبات الأخروية:

بالإضافة الى العقوبات الدنيوية فقد توعدت الشريعة الإسلامية بالعقوبات الأخروية والتي نصت عليها السنة النبوية، من خلال أحاديث صريحة وصحيحة في عقاب من يرتكب هذا الفعل لغير حاجة، لما له من أثار سلبية ضارة على الفرد وعلى المجتمع، حيث أن الشريعة تنبذ التواكل، والتكاسل وعدم العمل، وتحث على الاجتهاد والتكسب من عمل اليد، وتعتبر ذلك مكرمة للإنسان وشرفاً، بخلاف من يحصل على المال من الناس بغير حاجة وذل نفسه بالطلب من الناس.

[1] المرجع السابق، ج2، ص717، رقم الحديث (1035).

[2] الغزالي، محمد بن محمد. (1111). احياء علوم الدين. دار المعرفة، ج4، ص210، بيروت.

فقد بينت السنة النبوية أنواع العقوبات التي أعدها الله لمن يسأل ولديه ما يغنيه، ومن ذلك: التنفير من صورة المتسول يوم القيامة، وتقبيح حال المتسول، حيث وضحت السنة النبوية أن للمسألة أثراً على السائل إذ إنها تكون جروحاً وخدوشاُ يوم القيامة في وجه صاحبها فتعيب خلقته وتقبح صورته، والدليل على ذلك حديث سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: (وإن هذه المسائل كد يكد بها أحدكم وجهه، إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان، أو في أمراً لا بد منه)[1]. ودلالة الحديث هنا ان من يسأل في غير ضرورة تكون عقوبته يوم القيامة من جنس عمله، حيث أن المتسول أذل نفسه من غير حاجة وأهانها، واهدر كرامته التي جعلها الله لبني ادم، بالإضافة إلى ذلك فهو قد ظهر بمظهر يخالف ما هو عليه من نعمة، وغير صورة حاله، فحولها من الغني والسعة الى الحاجة والفقر، ومن القوة والصحة الى الضعف والمرض، بالتالي فعقوبته يوم القيامة بأن يغير الله صورته وينقصها، لان يظهر الفقر ويشتكي الى الناس ويقابل النعمة بالنكران والجحود وجزاء ذلك بسلب النعمة، وفتح أبواب الفقر عليه، حيث جاء أن أبا كبشة الأنماري المدحجي رضي الله عنها، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول (ثلاث أقسم عليهن، وأحدثكم حديثاً فأحفظوه)، قال (فإما الثلاث التي أقسم عليهن: فإنه ما نقص مال عبد من صدقة ولا ظلم عبد بمظلمة فيصبر عليها إلا زاده الله بها عزاً، ولا يفتح عبد باب مسألة إلا فتح الله له باب فقر...)[2]، والدلالة من الحديث هنا أن من يمد يديه للناس فيسألهم، بدون حاجة ولا يرد لهم السلف، فقد فتح على نفسه باب الفقر، وأعظم الفقر الذي يبتلى به الإنسان، هو أن يشعر انه محتاج لكل الناس، على الرغم من توفر الأموال الكثير لديه، وكلما يحصل على مالاً فتح الله عز وجل عليه أبواب الفقر.

وقد وضحت السنة النبوية أيضا عذاب المتسول يوم القيامة، حيث أن تسوله في الدنيا يكون مقابله جمر ونار في الأخرة، ويكون العذاب على قدر المسألة أكثر فأكثر، كلما زادت المسألة زاد العذاب، والدليل

[1] الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى. سنن الترمذي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، رقم الحديث (681)، ج3، ص56، وقال عنه حديث حسن صحيح، وقال الألباني ، صحيح الترغيب والترهيب ، حديث حسن صحيح، ص1639 ورواه ابن حبان في صحيحه.

[2] الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. (د. ت). سنن الترمذي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. كتاب الزهد، باب ما جاء في شأن المال وكراهية كثرته، رقم الحديث (2325)، ج4، ص562، وقال عنه حسن صحيح، ورواه مسلم في صحيحه حديث رقم(2588).

على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ (من سأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر)[1].

ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ (ما يزال الرجل يسأل الناس، حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم)[2]. وهنا دلالة الحديث ان من يداوم على المسألة يأتي يوم القيامة ولحم وجهه متساقط، وهذه الهيئة التي يصفها الرسول ﷺ، تظهر سوء عاقبة المتسول الذي يجعل من التسول حرفه له، حيث يأتي يوم القيام متساقط لحم وجهه، بالتالي ينفر منه الناس، ولا يطيقون الظر الى وجهه.

- العقوبات التعزيرية:

تعد ظاهرة التسول من الجرائم التعزيرية والتي وضحناها فيما سبق، بالتالي فالمتسول يخضع للعقوبات التعزيرية، فالإمام يختار عقوبة المتسول، والتي قد تكون أكثر من عقوبة، منها الجلد أو التوبيخ أو الحبس أو الهجر، أو مصادرة الأموال، وذلك حسب ما يراه الإمام مناسباً لإصلاح حال الجاني، من أجل تحقيق أغراض التعزير من تأديب وإصلاح. ويكون ذلك من خلال عقوبات تأديبية تكفل زجر غيره وردعه، وقد ترك الشرع لولي الأمر أن يحدد العقوبة التعزيرية التي تتناسب مع حال المتسول ومقدار جرمة، ولا يتهاون فيها ولا يفرط، لأن ما لا تقدير له في الشرع يعود تقديره الى رأي الإمام بحسب ما يرى من المصلحة. وقد طبق الخليفة الثاني عمر بن الخطاب هذه العقوبات على سائل تكرر منه السؤال أكثر من مرة في وقت واحد، بعد إعطائه مسألته، فعزره بمصادرة الأموال التي جمعها المتسول من التسول لصالح بيت مال المسلمين والضرب، وذلك بما روي عن المسيب بن دارم أبو صالح عن أبي خلدة خالد بن دينار أن عمر سمع صوت سائل فقال "عشوا السائل"، ثم دار إلى دار الإبل فسمع صوته وهو يقول: "من يعش السائل

[1] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص 720، حديث رقم (1041)، القاهرة.

[2] البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة. صحيح البخاري. كتاب الزكاة ، باب من سأل الناس تكثراً ، دار طوق النجاة، ج2، ص123، رقم الحديث (1474)، بيروت.

– رحمه الله–"، فقال عمر رضي الله عنه: "ألم آمل أن تعشوا السائل"، فقالوا: "قد عشيناه"، قال: "فأرسل إليه فإذا معه جراب مملوء خبزاً، فقال: "إنك لست سائلاً أنت تاجر تجمع لأهلك"، قال: ثم أخذ بطرف الجراب ثم نبذه بين الإبل، قال: وأحسبها كانت إبل الصدقة". وضرب السائل بالدرة[1].

ودلالة ما سبق واضحة في جواز إعطاء السائل قدر ما يسد به رمقه من الطعام، ولكن إذا تكرر السؤال كما حدث مع عمر رضي الله عنه في نفس الليلة وفي مكان أخر، هنا يجب أن ينال المتسول عقوبته، وهنا دليل واضح على حرمة التسول، ولولا ما أن فعل المتسول حراماً لما ضربه عمر، ولم يصادر ما معه من عيش.

[1] الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد. (1111). احياء علوم الدين، دار المعرفة بيروت، ج4، 211.

المبحث الثاني: عُقوبةُ التَّسَوُّلِ في القانونِ الفِلَسْطِينِيّ

لم يحدد القانون الفلسطيني تعريفاً واضحاً للتسول والمتسولين، ولكن حدد الحالات التي يعتبر فيها السائل متسول، وترك لشراح القانون ضبط مفهومه، وفيما سبق ذكرنا الحالات التي يكون السائل فيها متسول في نظر القانون الفلسطيني، وعندئذ يخضع لعقوبة القانون.

وفي عقوبة التسول حدد القانون سبيلين لعقوبة المتسولين هما ما يلي:

- من خلال السجن مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور في المرة الأولى، وفي المرة الثانية تكون المدة لا تزيد عن سنة
- او ان تقرر المحكمة احالته الى مؤسسة تهتم بالمتسولين مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات، وتكون هذه المؤسسة معينة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية، ويقصد هنا اتخاذ تدابير احترازية.

وأجاز القانون لوزير الشؤون الاجتماعية في أي وقت يشاء أن يفرج عن أي شخص عهد به إلى أية مؤسسة بمقتضى القانون حسب الشروط التي يراها مناسبة، ويجوز أن يعيده إلى المؤسسة لإكمال المدة المحكومة.

المبحث الثالث: المُقارنةُ بينُ عُقوبةِ التَّسَوُّلِ في الفِقهِ والقانون

ذكرنا سابقاً العقوبة التي توقع على المتسول من قبل قانون العقوبات الاردني ساري المفعول في فلسطين والذي نص على عقوبة الحبس على من يرتكب ظاهرة التسول إلا أنه قرنها بالتدابير الاحترازية، وأن للقاضي حسب ووقائع وظروف الظاهرة له أن يقرر العقوبة المقررة لفعل المتسول أو اختيار التدابير الاحترازية، وعملية الاختيار تكون سلطة تقديرية للقاضي.

وحسب نص المادة (389) من قانون العقوبات الأردني، أن هذه الظاهرة لا تقوم إلا إذا قام المتسول بتكرار التسول أكثر من مرة، حسب ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة المذكورة، في حين نصت الفقرة الأولى من نفس المادة أنه عند القاء القبض على متسول للمرة الأولى يمكن حبسه أو اتخاذ التدابير الاحترازية، وتعد هذه مسألة تقديرية للقضاء، ولم تحدد المدة الزمنية بين كل فعل من الافعال المكونة لل إلا أن للقاضي سلطة تقديرية في تقدير هذه المدة.

بالتالي فإن إيقاع العقوبة سلطة تقديرية للقاضي حسب قانون العقوبات الأردني الساري في فلسطين بالتالي إما أن يقرر حبس المتهم لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويكون ذلك في حال تم القبض على المتهم من أول مرة وله أن يقرر تطبيق التدابير الاحترازية بحقه، أما في حال قام بتكرار فعله فقد كان موثق القانون واضحاً في أن يكون المتهم بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة.

بالتالي فإن القانون الوضعي لم ينظر الى ظاهرة التسول كمشكلة اجتماعية وحالة إنسانية بحاجة الى معالجة، بل نظر إليها كظاهرة خطيرة وسلبية تهدد استقرار المجتمع وأمنه، ونص القانون على عقاب المتسول، دون النظر في حل مشكلته، وكان يجب على القانون ان يؤكد على ان التسول لا يليق بالإنسان السوي ، وإنه يجب عليه استخدام جهده وحفظ ماء وجهه، ويعالج القانون أيضاً التسول في العقوبة دون النظر إلى الأسباب التي أدت إلى التسول، في حين الفقه الاسلامي لم يباشر في العقوبة، وإنما تحقق من

الدوافع المؤدية إلى ذلك، فيحل المشكلة من أصلها، ويحفظ المتسول وكرامته، وأّخر الأمر يكون العقاب إذا ثبت كذبه، وهنا الأمر متروك لولي الأمر، وبالتالي فهو يختلف من شخص لاخر ومن بيئة لأخرى، بالتالي فإن العقاب يجب أن يكون آخر ما يفكر فيه لا أول ما يبدأ به.

الفصل الرابع

سلبيات ومخاطر التسول

المبحث الأول: سلبيات التسول

المطلب الأول: سلبيات التسول على الأخلاق

يعد التسول بيئة خصبة لسوء الأخلاق وابتعاد الناس عن دينهم، حيث أن المتسول قد يكتسب بعض الصفات التي تؤثر على سلوكه وتدفعه الى ارتكاب الجرائم، مثل تعاطي المخدرات وبيعيها، والسرقة مما يتعارض مع الأخلاق والدين[1]. فالتسول ظاهرة تؤثر على منظومة الأخلاق بشكل سلبي، حيث ان الاخلاق تكرس الكسب بالعمل والجهد، في حين التسول يناقض ما تكرسه الاخلاق ويناقضها، حيث يعتمد على كسب عطف الاخرين واستغلال مشاعرهم دون بذل أي جهد للحصول على المال، فهو يضعف روح الإعتماد على النفس، بالإضافة إلى تعزيزه لصفات سلبية، مثل الاحتيال والكذب والكسل، خاصة عند تحوله لمهنة دون حاجة فعلية وحقيقية، بالإضافة إلى ما سبق فالتسول يشوه صورة الفقراء الذين هم بحاجة فعلية وحقيقية، ويؤثر على ثقة الناس في بعضهم البعض[2].

المطلب الثاني: سلبيات التسول على الاقتصاد

يعتبر التسول من أكثر الظواهر أثراً على المجتمع، حيث تهدد الفرد والمجتمع، فهي تشيع البطالة وروح الكسل في المجتمع، وتؤدي إلى حرمان فئة كبيرة من الحق الذي فرضه الله تعالى لهم في الصدقة، بالإضافة إلى ما سبق فهي تؤثر على اقتصاد المجتمع حيث تؤثر على التنمية والنمو في المجتمع، وإعاقة التنمية الاقتصادية.

[1] عكروم، ايمن. (2022). جريمة التسول في التشريع الجزائري. رسالة ماجستير، ص27، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

[2] الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد. (1111). احياء علوم الدين، دار المعرفة بيروت، ج4، ص215.

ويمكن توضيح سلبيات جريمة التسول على الاقتصاد في النقاط التالية:

1. اعاقة التنمية الاقتصادية

ان التسول ظاهرة منتشرة نتيجة لوجود مشكلات هيكلية في الاقتصاد مثل البطاقة والفقر، مما يؤثر على الجهود الممارسة لتنمية الاقتصاد، بحيث يجب أن تكون اضافية، وذلك بسبب العمل على معالجة اسباب الفقر، ويؤثر التسول على الحركة الاقتصادية للدولة، بحيث يعيش عدد كبير من الأشخاص عالة على باقي افراد المجتمع، وهذا بدوره يعرقل النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

2. نشويه الصورة العامة للاقتصاد

يؤدي التسول الى تشويه الصورة العامة للاقتصاد وذلك من خلال اعطاء انطباع بوجود بطالة واسعة وفقر، مما يؤدي الى ضعف ثقة المستثمرين والمواطنين في قدرة الدولة على ادارة شؤونها الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي الى التأثير بشكل سلبي على الاستثمار والسياحة، حيث تعكس جريمة التسول صورة غير حضارية عن المجتمع، بحيث يكون الانطباع في ان هذه المجتمعات فقيرة، واقتصادها ضعيف[2].

3. انخفاض مستوى انتاجية المجتمع

تؤثر جريمة التسول على انتاجية المجتمع من خلال أنه يصبح مستهلك وليس منتج، وهذا نتيجة إهدار طاقات الشباب والأطفال مستقبلاً، حيث أنه تم القاء القبض على العديد من المتسولين في فلسطين وفي حوزتهم مبالغ هائلة وضخمة وهي في أيدي فئة جاهلة وغير واعية[3]. فالمتسول يمثل عبئاً اقتصادياً لان

[1] عزت، ملوك فتاوي حسن. (2017). الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التسول في مصر خلال الفترة (2000–2006). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد1، العدد1، ص 66.

[2] الشيخ، محمود. (2024). الإطار القانوني للمسؤولية الجزائية عن جريمة التسول في فلسطين، المجلة المصرية للدراسات القانونية، المجلد2 العدد 22، ص138.

[3] عكروم، ايمن. (2022). جريمة التسول في التشريع الجزائري. رسالة ماجستير، ص29، جامعة العربي التبسي، الجزائر

مساهمته في الناتج المحلي تصل الى الصفر، ومع تحول ظاهرة التسول الى حرفة ومهنة للحصول على المال والأرباح دون جهد فهذا سيكون له تأثير سلبي على انتاجية الفرد، ويمثل عبء على المجتمع[1].

4. انتشار البطالة

ان السبب الرئيسي وراء التسول يكمن في غياب فرص العمل او انخفاض مستويات الدخل والعلاقة بين كل من التسول والبطالة علاقة طردية، حيث أنه كلما ارتفعت البطالة ارتفع معها التسول والعكس صحيح، حيث أن التسول أيضاً يساهم في انتشار البطالة داخل المجتمع، وذلك بسبب الخمول لدى الأفراد، وعدم الحصول على العمل ولا حتى السعي للحصول عليه، لأنهم وجدوا فرصة للحصول على المال دون بذل جهد.[2]

المطلب الثالث: التسول والنصب والاحتيال

إن التسول في الأونة الاخيرة تحول من أنه مجرد طلب للمساعدة أو طلب حاجة الى أحد الوسائل المستخدمة للنصب والاحتيال، بحيث يستغل بعض المتسولين تعاطف الناس معهم لتحقيق مكاسب مادية، وذلك دون حاجة فعلية وحقيقية، وبعض من هؤلاء المتسولين ينشئون شبكات منظمة بحيث يستخدمون النساء وذوي الإعاقات والأطفال للحصول على عطف الناس، وهذا النوع من الجرائم يصنف من ضمن جرائم الاحتيال، فهو يعتمد على الخداع والكذب، بالتالي يؤثر على امن المجتمع، ويزعزع الثقة بين أفراده[3].

[1] عزت، ملوك فتاوي حسن. (2017). الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التسول في مصر خلال الفترة (2000–2006). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد1، العدد1، ص67.

[2] عبد الحي، علي يوسف محمد. (2017). واقع ظاهرة التسول في الضفة الغربية: حالة دراسية رام الله والبيرة. رسالة ماجستير، ص24، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

[3] الوكيلي، علي. (2024). التسول احتيال. تم الاسترجاع من هسبريس.

المبحث الثاني: مخاطر التسول

المطلب الاول: مخاطر التسول على المجتمع

يعتبر التسول من الظواهر المنتشرة في غالبية المجتمعات بأساليب مختلفة، وقد كانت تمارس فقط من قبل فئة معينة من الفئات الاجتماعية المعدومة اقتصاديا او من بعض فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن في الوقت الحالي أصبحت مهنة، والمتسول أصبح يبتكر أساليب متعددة ويتخذ من التسول مهنة[1]. يؤدي التسول الى عدة مخاطر على المجتمع، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. زيادة معدلات الجريمة

حيث يرتبط التسول بارتفاع معدلات الجريمة، ويدفع كل من البطالة والفقر الى اللجوء الى الجريمة كوسيلة للبقاء، وتعد السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة في التسول. حيث أن جريمة التسول هي بداية الطريق للانحراف والتسول، حيث يهون على المتسول الذي يحصل على الأموال بدون تعب أن يصرفها في ارتكاب الجنايات والمحظورات التي تكون عواقبها وخيمة.

2. تفاقم الأوضاع الصحية

ان المتسولين يعيشون في ظروف صحية سيئة، بالإضافة الى انهم يساهمون في انتشار الأوبئة والأمراض، مما يضغط على النظام الصحي وتهديد صحة السكان بشكل عام، حيث أن المتسولون يقومون بارتداء ملابس قذرة ويعتمدون اصطناع العاهات، ويقضون أكثر أوقاتهم في الشارع متعرضين للأتربة والأبخرة الخارجة من عوادم السيارات، بالإضافة الى جلوسهم بجانب أكوام القمامة، مما يجعلهم عرضة للأمراض، خصوصاً الأمراض المعدية[2].

[1] الحوات، سكينة الهادي ابراهيم. (2023). التسول أسبابه وسبل علاجه. مجلة التربوي، العدد 22، ص 205.

[2] يدر حسن، كرار. (2024). ظاهرة التسول وتأثيرها على الأمن القومي. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترجاع من مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

3. التأثير على السياحة

يؤثر التسول على المجتمع بشكل عام من خلال التأثير على صورته أمام الزوار الأجانب، مما يقلل من جاذبية البلاد كوجهة سياحية. فالتسول يؤثر على صورة المجتمع في عيون السياح، ويؤدي الى نفورهم من زيارة الأماكن السياحية التي يتواجد فيها المتسولون، وذلك بسبب انتشار المتسولين في الأماكن السياحية والأثرية ومطاردتهم للسياح بشكل غير حضاري، مما يترتب على ذلك فقدان الموازنة العامة للدولة لمصدر مهم من الدخل وهو الإيرادات السياحية[1].

4. استغلال الأطفال في التسول

نظراً لضعف الطفل فهو أكثر شرائح المجتمع عرضة للاستغلال من طرف البالغين، وأخطر صور هذا الاستغلال هو تسخير الاطفال في التسول لكسب الأموال، ويمكن ان يتم استغلال الاطفال من قبل والديهم أو من طرف جماعات منظمة تعمل على تشغيل الاطفال في التسول، حيث يتحول الأطفال لأداة تحقيق جمع المال بشكل مجاني وسريع، دون أي جهد يبذل، ويتم ذلك من خلال أرسال الأطفال الى اماكن عامة أو مساجد أو غيرها لتسول وجمع المال، واحياناً تلجأ الجهات المنظمة الى تشويه الأطفال أو ايذائهم في جسدهم، وذلك للحصول على استعطاف أكثر لقلوب المارة، ويؤثر التسول بشكل سلبي على الطفل في أنه يبقى لساعات طويلة دون راحة، وفي ظروف مناخية قاسية والتي تؤثر بشكل سلبي على قدراته البدنية وجسده، إضافة الى ما قد يزرعه التسول من إهانة وذلل والاتكال على الغير، ومن سلبيات التسول ايضا على الاطفال في التأثير على تكوين شخصية الطفل ويكتسب صفات عديدة منها النزعة العدوانية وحب العنف، عدم الاستقرار العاطفي، وتردي الصحة النفسية والجسدية للطفل، بالإضافة الى اكتساب سلوكيات انحرافيه مثل السرقة والكذب والتدخين[2].

[1] عزت، ملوك فتاوي حسن. (2017). الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التسول في مصر خلال الفترة (2000–2006). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد1، العدد1، ص67.

[2] بن عمر، ياسين. وعمامرة، مباركة. (2018). الأطفال ضحايا الاستغلال في التسول بين النصوص القانونية والأهداف المنشودة. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 3، ص 60.

المطلب الثاني: مخاطر التسول على الفرد

إن التسول وخاصة إذا كان بشكل متكرر يؤدي الى أن يصبح عادة لدى الفرد يصعب التخلص منها في شخصية الفرد وسلوكه، بالإضافة إلى أن تسول الفرد يؤدي الى تواصل الحس الإجرامي وبناء العلاقات المشبوهة المخلة بالأداب العامة مع استمرار خرق النسيج الاجتماعي وانتشار الفساد بأنواعه المتعددة، ويمكن ذكر مخاطر التسول على الفرد فيما يلي:

1. اكتساب صفات سيئة مثل الكذب والاحتيال.
2. بلادة الحس.
3. الاعتماد على الاخرين.
4. الانحراف نحو الجريمة.
5. يصبح المتسول بدون كرامة شخصية.
6. التعرض الى المسائلة القانونية وللعقاب.
7. نظرة المجتمع للفرد المتسول والابتعاد عنه، بمعنى يصبح معزولاً اجتماعياً.
8. استغلال الفرد من قبل عصابات التسول، بحيث يصبح أداة للجريمة.

الفصل الخامس

طرق معالجة التسول والوقاية والتدابير اللازمة للحد منها في الفقه والقانون

المبحث الاول: طرق معالجة التسول في الفقه والقانون

المطلب الاول: معالجة التسول في الفقه الاسلامي

نهى الإسلام عن التسول، ولم يكتفي بالنهي عنه بل أيضا حرم التسول ووضع طرق كفيلة لمعالجة هذه الظاهرة، ويمكن توضيح هذه الطرق فيما يلي:

- وجود عقاب أخروي يترتب على القيام بهذا الفعل دون حاجة حيث قال النبيﷺ (من سأل الناس أموالهم تكثراً فإنما يسأل جمراً)[1].
- الترغيب في الاستعفاف والصبر والقناعة، حيث أكد رسول الله ﷺ على التعوذ من الفقر والترغيب في الصبر والاستعفاف والقناعة وغنى النفس، حيث قال رسول الله ﷺ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ، وَالْقِلَّةِ، وَالذِّلَّةِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ، أَوْ أُظْلَمَ)[2].
- مدح الإنسان الذي لا بطلب الناس بالرغم من حاجته للمال.
- حث الإسلام على طلب الرزق والعمل الحلال، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله أعطاه أو منعه)[3]. فدعوة الناس الى العمل فهي وصية رب العالمين فقد قال تعالى﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٩ فَإِذَا

---

[1] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص 720، حديث رقم (1041)، القاهرة.

[2] أبو داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بين شداد بن عمرو. سنن أبو داوود. المكتبة العصرية، ج2، ص 91، كتابالوتر، باب الإستعاذة، رقم الحديث (1544)، مصر، حكم الحديث:صححه الألباني في إرواء الغليل 3-357، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، إسناده عند الحاكم على شرط البخاري، وفي صحيح الجامع الصغير ، رقم الحديث1285.

[3] البخاري، محمد بن اسماعيل. (2001). الجامع الصحيح المختصر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، دار طوق النجاة، الحديث رقم (1470). ج2، ص123، الرياض.

قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ١٠﴾[الجمعة:9-10]. وهنا حث الله عز وجل على الإنسان ان يسعى الى رزقه وعمله بعد الصلاة.

المطلب الثاني: معالجة التسول في القانون الفلسطيني

حسب القانون الفلسطيني تعتبر جريمة التسول من الجرائم التي تخل بالنظام العام، حيث يهدف القانون المتعلق بجريمة التسول وهو قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960 المعمول به بالضفة الغربية الى الحد من هذه الجريمة، وعلاجها ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- فرض عقوبات على المتسولين، وذلك لردع الخاص والعام.
- تكون العقوبة مشددة في حال كانت مصحوبة باستغلال للاطفال، أو خداع للناس.
- ميز القانون بين المتسول المحتاج وغير المحتاج، فقد يتم تحويل المتسول المحتاج الى مؤسسات رعاية بدل من العقوبة.
- عالج القانون الفلسطيني جريمة التسول من خلال برامج حماية اجتماعية، ومراكز تأهيل وإيواء.

المطلب الثالث: مقارنة بين وسائل الفقه الإسلامي والقانون في معالجة التسول

لكل من القانون والشريعة في معالجة جريمة التسول، حيث أن معالجة الشريعة تتمثل بتطبيق التشريع الإلهي المتكامل وهو سابق للتشريع القانوني، والقانون عالج جريمة التسول من خلال طريقتين وهما العقاب من خلا وضع مواد تردع فعل التسول، وطرق علاج من خلال مؤسسات تهتم بذلك.

وتختلف وسائل القانون والشريعة في علاج جريمة التسول، حيث أن وسائل الشريعة مبنية على خطاب إلهي شمولي ديني عقائدي ثابت، لا يتغير مع تغير لون الجنس البشري، أو حدود البلاد، أو مرور الزمن، فقد حارب الإسلام وعالج في الوقت ذاته جريمة التسول، فقد حاربها كونها ظاهرة اجتماعية تؤثر

بشكل سلبي على المجتمع والأفراد، وبسبب ما تحمله من إهانة للإنسان، فالشريعة الإسلامية جاءت بالحق حيث قال تعالى﴿أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥﴾[يونس:35].

اما في القانون فإن معالجة جريمة التسول مبني على خطاب موجة لفئة اجتماعية محددة بمكان وزمان، وهي قاعدة يمكن تغييرها، فالقانون هو وضعي وضعه الإنسان بما يتناسب مع واقعه، فلكل مجتمع تقاليده ودينه، وأعرافه، بالتالي فالقانون يختلف من دولة لأخرى. فالمشرع حين ينص القانون يأخذ بوصفه البيئة التي سينطبق عليها، من أجل أن يكون قابلاً للتنفيذ، وهكذا تعامل القانون مع جريمة التسول في المجتمع، فقد اعتبارها جنحة يعاقب عليها، فحكم بذلك علاجاً وعقابا.

وتعامل الإسلام مع المتسولين على انهم فئة بحاجة في المجتمع بحاجة الى مساعدة، وعلى الرغم من اعتبار الإسلام للتسول مكروهاً إلا أنه لم يفرض عقوبات قاسية، بل نهى عنه بالموعظة الحسنة والكلمة الطيبة، محتسباً أن الحاجة لا تعتبر جريمة ما دام الظاهر هو العوز، وقد عالج الإسلام جريمة التسول من خلال توزيع الحقوق الشرعية مثل الزكاة والصدقات. في حين ان القانون تعامل مع التسول على انه جريمة يعاقب عليها.

المبحث الثاني: طرق الوقاية من التسول في الفقه والقانون

المطلب الاول: طرق الوقاية والتدابير اللازمة للحد من التسول في الفقه الاسلامي.

ان من محاسن الشريعة الإسلامية أن الاغنياء يتكفلون برعاية الفقراء، فقد قال تعالى ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾﴾[البقرة:273] فجريمة التسول بالشريعة الإسلامية تأخذ في التدابير اللازمة قبل وقعها مثل فرضها للزكاة والصدقات، وحث الله عز وجل على تفقد أحوال المساكين والفقراء، والمعوزين والمحتاجين، وبذل الصدقات لهم فقال: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴿٦٠﴾﴾[التوبة:60]، ووعد الله عز وجل على ذلك بالثواب الكبير، والأجر الجزيل، ولا يخفى على المسلم فوائد بذل المعروف والصدقات، والإحسان للفقراء والمساكين.

المطلب الثاني: طرق الوقاية والتدابير اللازمة للحد من التسول في القانون الفلسطيني

غالبية التشريعات اتخذت بنظام التدابير الاحترازية كونها من صور الجزاء الجنائي سواء باعتبار أن هذه التدابير كبديل عن العقوبة، أو قد تكون مكملة للعقوبة، ويقصد في التدابير بأنها جزاء جنائي متمثل في مجموعة من الإجراءات التي يقررها القانون وتوقع من قبل القاضي على من تثبت خطورته الإجرامية، وهي تتميز بمجموعة من الخصائص منها أن مصدرها القانون بمعنى لا تخضع لمبدأ الشرعية[1].

وفي قانون العقوبات الأردني الساري في فلسطين في نص المادة (5/389) نلاحظ أن المشرع أعطى سلطة تقديرية للقاضي لاتخاذ التدابير اللازمة وإحالة المتسول إلى جهة محددة تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، ولكن بشرط أن يلتزم المتسول بالشروط المطلوبة وهي فترة وجوده في أحد المراكز المتخصصة لرعاية المتسولين ويجب عليه الالتزام بما يطلب منه وعدم تكرار فعله، وقد حددت المادة مدة

[1] نظام، توفيق المجالي. 2012. شرح قانون العقوبات القسم العام. دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص485، ط4، عمان.

هذه التدابير بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاثة سنوات، واذا تم اتخاذ التدابير بحق المتسول فقد أعطى القانون الحق لوزير التنمية الاجتماعية في أن يفرج عنه في أي وقت وعن أي شخص حسب الشروط التي يراها الوزير مناسبة، وفي حين لم يلتزم المتسول في شروط الإفراج يجوز للوزير إعادته الى المؤسسة لاستكمال المدة المحكومة عليه.

وحسب القانون أن قرار إحالة المتسول الى المؤسسة الاجتماعية لا يكون إلا بموجب قرار من المحكمة بعد ادانة المتسول للمرة الأولى عن قيامه بجريمة التسول بإحدى الوسائل التي ذكرتها المادة (389) من قانون العقوبات الأردني الساري في فلسطين.

المبحث الثالث: طرق مكافحة التسول بالفقه الاسلامي والقانون الوضعي

المطلب الاول: طرق مكافحة التسول بالفقه الاسلامي

لمكافحة التسول يتبع الإسلام منهج خاص يقوم على اساس تجفيف منابعه، والقضاء على روافده، حيث يعتمد على التأهيل التربوي والنفسي للمتسولين بتوجيههم على الوجهة الصحيحة التي تحصنهم وتؤمنهم ضد التسول، وقد كان من أهم هذه التوجيهات ما يلي:

- بث الوعي بقيمة المال الحقيقية

ان قوام الحياة البشرية على المال، فهو عصب الحياة، حيث لا استغناء عنه، حيث أنه ضروري للتعامل بين أفراد المجتمع، وحب المال غريزة فطرية، وخلص الله عز وجل الإنسان من الوسائل والأسباب ما يعينه على تحصيل، وقد بين له أوجه تصريفه وأنفاقه، وبين له على ألسنة أنبيائه ورسله أن هذا المال أمانه وأنه مستخلف فيه، من اجل ان يقوم عليه بالعدل والحق في عمارة الأرض، وبين الإسلام موقف الانسان من المال فيؤكد في كثير من نصوصه أن المال مال الله، فيقول تعالى ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْۚ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴿٣٣﴾﴾[النور:33].

وان الإنسان مستخلف في هذا المال، فيقول تعالى ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴿٧﴾﴾[الحديد:7] ، بمعنى أن الله عز وجل جعلكم خلفاء في التصرف فيه من غير أن تملكوه حقيقة فإن المال مال الله، والعباد هم خلفاء الله في أمواله، فيجب عليهم أن يصرفوه فيما يرضيه، وقيل جعلكم خلفاء من كان قبلكم أي ممن ترثون[1]. بالتالي فالأنسان يحقق لنفسه ولغيره النفع في الدنيا، وينال رضا الله في الأخرة، فقيمة المال الحقيقية في الإسلام تنبع من دوره في إدارة عجلة الحياة، ووسيلة للعبور من الدنيا الى الاخرة وينال به السعادة والفوز بالجنة.

[1] الشوكاني، محمد بن علي. .(1992) *فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير*(تحقيق: عبد الرحمن عميرة). دار ابن كثير، ج5، ص 200، بيروت

- تربية المسلم على عزة النفس

قد ركزت تعاليم الإسلام على تربية المسلم بأن يكون ذو عزة نفس تأبى الضيم والامتهان، فجاءة حسب الفطرة السوية التي يتحقق فيها السعي للاستغناء عن الناس في كل الامور، باستثناء الأمور التي تحقق فيها مدنيته التي جبل عليها، أما الأمور التي يكون قادر ان يفعلها بنفسه فلا يسأل الناس إياها، حتى ولو من باب قضاء الحوائج المباحة، وهذا كان منهج السلف، حيث إذا سقط سوط أحد فيهم لا يسأل أحداً، وينحت الصخر ويطوي بطنه على ألم الجوع ولا يريق ماء وجهه بسؤال الناس فقد بينت السنة النبوية أن عزة المؤمن تكون بالاستغناء عن الناس، وعدم التطلع إلى ما في أيديهم حيث قال الطبراني ويربط الإسلام أيضا بين عزة نفس المسلم وبين أن يكون دائما صاحب يد معطاءة، ولا يقبل أن تكون يده مفتوحة لطلب الإحسان وسؤال الناس.

- تعزيز الشعور بالعفة والقناعة

حث الإسلام على القناعة والرضا والعفة وعدم التطلع إلى ما في أيدي الناس، ويعد الله عزوجلإذا ما التزم الناس بذلك وطبقوه، فهو يعفهم ويغنيهم من فضله، روى الإمام الترمذي في سننه من حديث أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا النبي ﷺ فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم ثم قال ما يكون عندي من خير فلن ادخره عنكم ومن يستغن يغنه الله ومن يستعفف يعفه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد شيئاً هو خير وأوسع من الصبر"[1].

وقال تعالى ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحۡصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسۡتَطِيعُونَ ضَرۡبٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعۡرِفُهُم بِسِيمَٰهُمۡ لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗاۗ وَمَا تُنفِقُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ٢٧٣﴾[البقرة:273].

[1] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج2، ص729كتاب الزكاة، باب فضل التعفف والصَبر، الحديث رقم (1053).

- الترهيب من سؤال الناس بغير حاجة

وضحنا فيما سبق أن الأنسان يجوز أن يسأل في قدر حاجته وألا يأخذ فوقها حتى لا يصبح متسولاً، حيث أن تعاليم الإسلام تنهي عن سؤال الناس بغير حاجة، وورد الوعيد الشديد لذلك، وقد بين السنة النبوية من تجوز له المسألة. وقد كره الإسلام الى سؤال الناس بغير حاجة، وذلك لرفع شأن الإنسان عن عوف بن مالك الأشجعي قال :كنا عند رسول الله ﷺ تسعة أو ثمانية أو سبعة، فقال: ألا تبايعون رسول الله، وكنا حديث عهد ببيعة، فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، ثم قال: ألا تبايعون رسول الله، فقلنا: قد بايعناك يا رسول الله، ثم قال: ألا تبايعون رسول الله، قال: فبسطنا أيدينا وقلنا: قد بايعناك يا رسول الله فعلام نبايع

ك؟ قال: على أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، والصلوات الخمس، وتطيعوا، وأسر كلمة خفية ولا تسألوا الناس شيئاً، فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحداً يناوله إياه[1]. ويستفاد من هذا الحديث انه يجب على المسلم أن يعتمد على نفسه وأن يبتعد عن سؤال الناس، والحث على مكارم الأخلاق ومنها التحلي بعزة النفس.

المطلب الثاني: طرق مكافحة التسول بالقانون الفلسطيني

لا يعتبر التسول مجرد ظاهرة عابرة، بل هو تحدياً للجهات الاجتماعية والرسمية، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وقد جاء القانون الفلسطيني بنصوص قانونية تسعى الى مكافحة التسول، وردع من يتخذها كمهنة ويستغل الناس من ورائها، ويمكن تلخيص أهم طرق مكافحة التسول بالقانون الفلسطيني فيما يلي:

- تحديد عقوبات على المتسولين وقد تم ذكرها سابقاُ في قانون العقوبات الأردني، وتختلف هذه العقوبات عن المتسول لأول مرة أو أكثر من مرة.

[1] مسلم، ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. (1955). صحيح مسلم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس. ج2، ص721، الحديث رقم (1043).

- منح الصلاحيات للجهات الأمنية مثل الشرطة لإلقاء القبض على المتسولين في أي مكان يجدونهم.
- يكون لوزارة التنمية الاجتماعية دور في تحويل بعض المتسولين الى مراكز إيواء في حال كانوا بحاجة حقيقية لرعاية.
- التحذير من تسول الاطفال وما يترتب عليه من عواقب.

الخاتمة

وفي ختام هذه الرسالة، تتمثل أهمية الموضوع، بارتباطه في عدة جوانب تؤثر على حياة المجتمعات والأفراد على حد سواء.

لقد سعيتُ من خلال هذا البحث على تقديم رؤية واضحة وشاملة وتحليلية، تجمع بين الدراسة الموضوعية والطرح العلمي، على أن أكون قد أضفت قيمة معرفية.

وإنّ التحديات المرتبطة في التسول لا تمثل نهاية المطاف، بل هي فرص لمراجعة السياسات والتشريعات، والعمل على تطوير حلول متوازنة تجمع بين البعد الإنساني والضوابط الشرعية والقانونية. فالتعامل مع هذه الظاهرة يتطلب حكمة واعتدالًا، من خلال الالتزام بالمبادئ الدينية والعدالة الاجتماعية، إلى جانب المرونة في تطبيق القوانين بما يحقق الصالح العام ويصون كرامة الإنسان.

وفي ختام هذا البحث، آمل أن يكون قد أضاء الجوانب الفقهية والقانونية المتعلقة في التسول، وفتح المجال لمزيد من النقاش العلمي والبحث المعمق، وساهم في تعزيز الوعي بأهمية معالجة هذه الظاهرة بطريقة شمولية تحقق التوازن بين الردع والمعالجة.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

ثم لا بد من الإشارة لأبرز النتائج والتوصيات بعد الانتهاء من هذه الدراسة، وهي كما يلي:

1. تتعدد الأسباب وراء ارتكاب التسول، منها الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي ولا تقتصر فقط على الفقراء بل قد يمارسها الأغنياء كمهنة.
2. يترتب على ارتكاب التسول العديد من الأثار على المجتمع الفلسطيني والتي تؤثر بشكل سلبي حيث تتنوع هذه الأثار ما بين اجتماعية ودينية واقتصادية.

3. يعد التسول ظاهرة اجتماعية وأمنية تعكر من صفو المجتمع، فهي عار على المجتمع الذي تنتشر فيه، لأن انتشارها يدل على عدم تكافل الأفراد، وعدم تكافؤ الفرص، وتدل أيضا على تكاسل أفراد المجتمع وخمولهم في تحصيل وطلب الرزق بعمل يده.
4. لعب الاحتلال الاسرائيلي دوراً مهماً في دفع العديد من الفلسطينيين الى ممارسة ظاهرة التسول وذلك بسبب فرض إجراءات القتل والقمع والاعتقال والإغلاق على ابناء الشعب الفلسطيني.
5. الحكم الشرعي للتسول أنه فعل محرم إلا في حالات محددة، ويترتب على مخالفة الحكم الشرعي عقوبات أخروية، وتصوير المتسول بأبشع الصور.
6. أباح الإسلام التسول وطلب المساعدة المالية من الغير في حالات معينة ولم يعتبر ذلك تسولاً.
7. لم يتوقف الإسلام فقط في إيقاظ الوازع الديني وتنمية الحس وتربية الضمير، وإنما تجاوز إلى وضع تشريعات الى تحقيق التماسك والتكافل الاجتماعي.
8. شددت الشريعة الإسلامية على أهمية حفظ كرامة المجتمع والفرد من خلال رفض التسول إلا في حال الضرورة، ودعت الى توفير وسائل الدعم الاجتماعي مثل الصدقات والزكاة، في حين فإن القوانين الفلسطينية المتبعة لم تعالج الأسباب الجذرية لجريمة التسول على الرغم من أنها جرمت التسول.
9. تقوم جريمة التسول على ثلاثة أركان وهي الركن المادي والشرعي والمعنوي.
10. لمكافحة التسول يتبع الإسلام منهج خاص يقوم على اساس تجفيف منابعه، والقضاء على روافده، حيث يعتمد على التأهيل التربوي والنفسي للمتسولين بتوجيههم على الوجهة الصحيحة التي تحصنهم وتؤمنهم ضد التسول.

وبناء على ما سبق من نتائج أوصي بما يلي:

1. تشديد العقوبات على من يمسك به أكثر من مرة يقوم بالتسول، والعمل على مصادرة أمواله منه حتى يتأدب ولا يكرر ذلك، وهذا ما قام به الخليفة عمر بن الخطاب.

2. العمل على زيادة الوعي حول خطورة جريمة التسول على الفرد والمجتمع من خلال عقد ندوات ومؤتمرات لمختلف فئات المجتمع.
3. إعادة النظر في قانون العقوبات الاردني النافذ في فلسطين، بحيث يجب أن يحدد تفاصيل جريمة التسول والعقوبات المشددة عليها بشكل أوسع.
4. استخدام مجالس الوعظ والمنابر للإرشاد حول هذه الظاهرة وبيان مدى خطورتها وحكمها الشرعي والعقوبات الأخروية عليها.

قائمة الصادر والمراجع

القران الكريم

ابن الأثير، مجد الدين المبارك. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. المكتبة العلمية، بيروت.

الأحمري، حاصل بن معدي. (2024). التسول وأحكامه في الفقه الإسلامي والنظام السعودي. مجلة الآداب، المجلد12، العدد2، ص ص449-483.

ابن الازهري، أبو منصور محمد.(1987). تهذيب اللغة. الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

الآمدي، سيف الدين ابو الحسن. (1982). الإحكام في أصول الأحكام. مؤسسة النور،الرياض.

ابن الانباري، محمد بن قاسم.(1987). الزاهر في معان كلمات الناس. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الأنباري، محمد بن قاسم.(1999).كتاب الأضداد. دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن. (1990). مجموعة فتاوي ومقالات متنوعة (جمع وإشراف: محمد بن سعد الشويعر). دار القاسم، الرياض.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة. (د.ت). صحيح البخاري. دار طوق النجاة، بيروت.

البخاري، محمد بن اسماعيل. (2001). الجامع الصحيح المختصر: صحيح البخاري. دار طوق النجاة، الرياض.

بدوي، احمد زكي. (1997). معجم المصطلحات الاجتماعية. مكتبة لبنان للطباعة والنشر، بيروت.

البغدادي، أبي الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي. (1999). الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي. دار الكتب العلمية، بيروت.

البغوي، الحسين بن مسعود. (1997). معالم التنزيل (تحقيق محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش). دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 4، الرياض.

بهنسي، احمد فتحي. (1989). العقوبة في الفقه الاسلامي. دار الشروق، بيروت.

البهوتي، منصور بن يونس. (د.ت). كشاف القناع عن متن الإقناع. دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. (د.ت). سنن الترمذي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

ابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. (2002). الفتاوي الكبرى. دار الكتب العلمية، بيروت.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1990). الصحاح في اللغة، تحقيق عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين، ط4، بيروت.

ابن حزم، علي بن أحمد. (1983). مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات (تحقيق عبد الرحمن عميرة). دار الكتب العلمية، بيروت.

حسان بن ثابت. (1971). ديوان حسان بن ثابت. تعليق وتحقيق وليد عرفات، امناء سلسلة جب التذكارية، كمبردج.

الحصكفي، محمد بن علي. (د.ت). الدر المختار شرح تنوير الأبصار. دار الكتب العلمية.

الحكيمي، عبد الباسط سيف. (2002). النظرية العامة للجرائم ذات الخطر العام. الدار العلمية للنشر، ط1، عمان.

الحلبي، محمد علي السالم. (1997). شرح قانون العقوبات. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

الحلبي، محمد علي.(2011). شرح قانون العقوبات القسم العام. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

الحموري، حلا. والعواوده، اسيد. (2022). الوسائل القانونية لمكافحة ظاهرة تسول الاطفال في فلسطين. مجلة جامعة الخليل للبحوث المجلد 18، العدد 2، ص ص292-256.

الحنفي الزيلعي، عثمان بن علي. (1999). تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق. دار الكتاب الإسلامي، ط1.

الحنفي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي. (1973). الاختيار لتعليل المختار. مطبعة الحلبي، القاهرة.

الحوات، سكينة الهادي ابراهيم. (2023). التسول أسبابه وسبل علاجه. مجلة التربوي، العدد 22، ص ص205-214.

الخرشي، محمد بن عبد الله. (1997). حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل. دار الفكر، بيروت، لبنان.

خطابي، حمد بن أحمد. (د.ت). معالم السنن. دار المعرفة، بيروت.

الخليفة، عبد الله حسين. (2000). أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي. اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بين شداد بن عمرو. (د.ت). سنن أبو داوود. المكتبة العصرية، مصر.

الدباغ، قاسم عبود. (2009). التسول والانحراف عند الاطفال في العراق. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق.

الدمياطي، محمد بن أحمد. (د.ت). فتح العلاّم شرح مرشد الأنام. دار المعرفة، ط1، بيروت.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد. (1999). مختار الصحاح. المكتبة العصرية، بيروت.

ابن رشد، محمد بن أحمد. (1988). البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة (تحقيق محمد حجي وآخرون). دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت.

رضا، محمد رشيد. (1990). تفسير القران الحكيم (تفسير المنار). الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

الزبيدي، محمد مرتضى. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (1997). الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر، ط4، دمشق.

الزلمي، مصطفى ابراهيم. (2005). موانع المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية والتشريعات الجزائية العربية. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

الزمخشري، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد. (1998). أساس البلاغة. دار الكتب العلمية، بيروت.

زهران، اسماء. (1995). دراسة اجتماعية لظاهرة التسول في محافظة كفر الشيخ. المؤتمر السابع للدفاع الاجتماعية، الجمعية العامة للدفاع الاجتماعي، القاهرة، مصر.

أبو سديع، محمد. (1986). ظاهرة التسول ومعوقات مكافحته. بحث مقدم لأكاديمية الشرطة، القاهرة.

السرخسي، شمس الأئمة. (1980). الكسب. عبد الهادي حرصوني، دمشق.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهيل. (1993). المبسوط. دار المعرفة، بيروت.

السعيد، كامل. (2011). شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان.

سليم الدين، محمد. (2022). ظاهرة التسول في بنغلادش –دراسة تحليلية–. مجلة رفوف، المجلد11، العدد1، ص ص717–744.

السيد، محمد السيد عوض. (2023). احتراف التسول وآلاثار المترتبة عليه في الفقه الاسلامي. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، المجلد8، العدد2، ص ص755–850.

الشاطبي، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى. (1997). الموافقات. دار ابن عفان.

الشوكاني، محمد بن علي .(1992) .فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (تحقيق: عبد الرحمن عميرة). دار ابن كثير، بيروت.

الشيباني، محمد بن الحسن، والسرخسي، شمس الأئمة .(1980) .*الكسب (بشرح شمس الأئمة السرخسي)*. عبد الهادي حرصوني، دمشق.

الشيخ، محمود. (2024). الإطار القانوني للمسؤولية الجزائية عن جريمة التسول في فلسطين، المجلة المصرية للدراسات القانونية، المجلد2 العدد 22، ص ص116–143.

صالح، نبيه. (2006). شرح مبادئ قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني دراسة مقارنة. دار الفكر، ط2، القدس.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل. (د.ت) .سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله.(1997). الكاشف عن حقائق السنن (تحقيق عبد الحميد هنداوي). مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض.

العادلى، فاروق محمد. (2006). ظاهرة التسول. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

بن عباد، كافي الكفاة. (1993). المحيط في اللغة (تحقيق محمد حسن آل ياسين). دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

عباس، شيرين عامر. (2018). جريمة التسول. كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله .(1993) .التمهيد لما في الموطأ من المعانيوالأسانيد (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري). وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، المغرب.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (د.ت). المنتقي شرح الموطأ. (تحقيق: محمد فتحي عبد الباقي). دار الفكر، بيروت.

عبد الحي، علي يوسف محمد. (2017). واقع ظاهرة التسول في الضفة الغربية: حالة دراسية رام الله والبيرة. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عبد الحي، علي يوسف. (2017). واقع ظاهرة التسول في الضفة الغربية "حالة دراسية: مدينتي رام الله والبيرة. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عبد المتعال. (1964). أثر العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث: دراسة ميدانية في منطق بولاق. جامعة القاهرة، مصر.

عبود، زينب هاشم. (2019). العوامل الاجتماعية لظاهرة التسول وسبل معالجتها من وجهة نظر أساتذة الجامعات دراسة ميدانية في مدينة بغداد. مجلة اداب المستنصرية، العدد88، ص ص339-362.

العتيبي، سعود بن عبد العالي. (2017). الموسوعة الجنائية الاسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية. مكتبة الرشد، الرياض.

عزت، ملوك فتاوي حسن. (2017). الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التسول في مصر خلال الفترة (2000-2006). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد1، العدد1. ص62-79.

أبو عفيفة، طلال. (2012). شرح قانون العقوبات القسم العام. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

عقيل، أديب زيد. والجزر، مها محمد. (2020). التسول أسبابه -أنواعه -وأثاره. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد42، العدد3، ص 175-197.

عكروم، ايمن. (2022). جريمة التسول في التشريع الجزائري. رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

علي، عوض حسن. (1995). الدفع بانتقاء القصد في جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة. دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة.

عليش، محمد. (1984). منح الجليل شرح مختصر خليل. دار الفكر، ط1، بيروت.

عمر، أحمد مختار (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب.

بن عمر، ياسين. وعمامرة، مباركة. (2018). الأطفال ضحايا الاستغلال في التسول بين النصوص القانونية والأهداف المنشودة. المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 3، ص ص54-69.

العمراني، هويمل بن محيسن.2021. قاعدة سد الذرائع وأثرها في مكافحة التسول. مجلة الدراسات العربية، المجلد 44، العدد 7.

عودة، عبد القادر. (2001). التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي. دار الكاتب العربي، بيروت.

الغزالي، ابو حامد محمد بن محمد. (1111). احياء علوم الدين، دار المعرفة بيروت.

ابن فرحون، ابراهيم بن علي بن محمد. (1986). تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، القاهرة.

فوزية، مصبايح. (2014). التسول من منظور القانون الوضعي والشريعة الاسلامية. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد2، العدد3، ص ص23-41.

الفيروزابادي، مجد الدين ابو طاهر محمد. (2005). القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

الفيومي، أحمد بن محمد. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.

القاري، علي بن سلطان محمد. (2002). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. دار الفكر، ط1، بيروت.

قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960.

قانون العقوبات رقم(16) لسنة 1960.

قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (1984). المغني. مكتبة القاهرة، ط1، القاهرة، مصر.

قلعجي، محمد رواس. (1988). معجم لغة الفقهاء. دار النفساء، عمان، الأردن.

ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر. (1977). الطرق الحكمية في السياسات الشرعية. تحقيق محمد جميل غازي، دار الفكر، بيروت.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر .(1991) .إعلام الموقعين عن رب العالمين. دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (1996) .مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي). دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (د.ت).إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، مكتبة المعارف، الرياض.

الكاساني، علاء الدين أبو بكر. (د.ت). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن كثير، (1998). تفسير القران العظيم. دار الكتب العلمية، بيروت.

كورنر، جيرار. (1998). معجم المصطلحات القانونية ترجمة منصور القاضي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، بيروت.

الماوردي، علي بن محمد. (1996). الأحكام السلطانية. دار الحديث، القاهرة، مصر.

مجمع اللغة العربية. (1972). المعجم الوسيط. دار الفكر، ط2، بيروت.

المديني، أبو موسى محمد بن أبي بكر. (1988). المجموع المغيث في غريبي القران والحديث. مكتبة الرشد.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .(2022) .*ظاهرة التسول في فلسطين* .وكالة وفا .
https://info.wafa.ps/pages/details/29821

مسلم بن الحجاج. (2006). *صحيح مسلم* (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

مسير، لقاء عبد الهادي. وعلوان، امل عبد الحسن. (2018). ظاهرة التسول وعلاقته بالانحراف الاجتماعي لدى الفتيات في المجتمع العراقي. مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 38، ص ص1752-1761.

المغربي، شمس الدين أبو عبدالله. (1992). مواهب الجليل في شرخ مختصر خليل. دار الفكر.

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد. (د.ت). الفروع. دار الكتب العلمية.

المكي، مجدي عبد الكريم أحمد. (2009). جرائم الأحداث وطرق معالجتها. دار الجامعة الجديدة، مصر.

المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين .(2007) .التوقيف على مهمات التعاريف. (تحقيق رضوان الدية). دار الفكر المعاصر، ط1، بيروت.

المنشاوي، عبد الحميد. (1994). جرائم التشرد والتسول. المكتب العربي الحديث، مصر.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (د.ت). لسان العرب. دار صادر، بيروت.

المور، مها كريم. (2002). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتسولين في الأردن. رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان.

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان. (2022). ورقة بحثية حول واقع التسول في قطاع غزة. تم الاسترجاع من الرابط التالي https://drive.google.com/file/d/1Y00gIoG-VIunAvobppdYALLAqP-psT1V/view

نظام، توفيق المجالي. 2012. شرح قانون العقوبات القسم العام. دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 4، عمان.

النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف. (1991). روضة الطالبين وعمدة المفتين. المكتب الإسلامي، عمان.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1996). المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج. دار احياء التراث العربي، بيروت.

الهشلمون. (2021). التسول الالكتروني وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة من مستخدمي الفيس بوك. مجلة العلوم الانسانية الاجتماعية، المجلد 5، العدد 4، ص ص60-70.

الوكيلي، علي. (2024). التسول احتيال. تم الاسترجاع من هسبريس.

الونشريسي، أحمد بن يحيى. (1981). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب (تحقيق: محمد حجي وآخرون). دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت.

يدر حسن، كرار. (2024). ظاهرة التسول وتأثيرها على الأمن القومي. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترجاع من مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

BEGGING OFFENSES: LEGAL PROVISIONS AND METHODS OF TREATMENT – A JURISPRUDENTIAL STUDY

By
Jinan Daraghmeh

Supervisor
Dr. Abdullah Abu Wahdan

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Fundamentals of Religion، Faculty of Graduate Studies، An-Najah National University، Nablus - Palestine.

2025

BEGGING OFFENSES: LEGAL PROVISIONS AND METHODS OF TREATMENT – A JURISPRUDENTIAL STUDY

By
Jinan Daraghmeh
Supervisor
Dr. Abdullah Abu Wahdan

Abstract

Begging constitutes a pervasive adverse social phenomenon that impacts both individuals and society، and it is regarded as one of the significant social challenges confronting communities.

This study seeks to analyze the phenomenon of begging from both Islamic jurisprudential and legal perspectives. From the jurisprudential standpoint، it investigates the concept and rulings related to begging within Islamic law، grounded in legal maxims and the objectives of Sharia.

Additionally، the study examines the conditions under which begging is permissible and the regulatory guidelines that govern it.

The study examines the Palestinian legal framework concerning begging، focusing on the clarity of laws that criminalize this practice، the penalties prescribed، and the strategies employed to address it.

The study concludes that begging is religiously prohibited except in cases of genuine necessity،

and contravening this ruling may lead to spiritual repercussions. Islamic law underscores the importance of preserving human dignity and regards soliciting money without legitimate need as a form of unlawful gain. Conversely، Palestinian law criminalizes begging but does not address the underlying causes of the practice.

Islam regards the needy beggar as an individual worthy of assistance. Although it disapproves of begging، Islam refrains from imposing severe penalties، instead discouraging the practice through compassionate counsel. It establishes support

mechanisms such as zakat and charitable giving. In contrast، civil law typically treats begging as a punishable offense.

Keywords: begging، Islamic jurisprudence، Palestinian law، crime and society، social phenomena، legal treatment